

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت؛ (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني؛ (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

رأس وقاعدة جبل الجليل

أثار التحقيق الذي نشرته جريدة الثورة في الأسبوع الماضي حول الفساد ردود أفعال واسعة ومختلفة... والجوهري في الموضوع أن هذا التحقيق أثبت، بغض النظر عن دقة استنتاجاته الرقمية، أن المجتمع يعيش حالة قلق عميق من حجم الفساد واتساعه، في وقت يعاني فيه من ارتفاعات في الأسعار وانخفاض في مستوى المعيشة، يتفق عليه الجميع وإن اختلفوا في تقدير مستواه..

والحال أن الفساد تحول من ظاهرة اقتصادية إلى ظاهرة اجتماعية، والمهم ألا يتحول بمفاعله إلى ظاهرة سياسية تفرض توجهاتها التدميرية على البلاد والعباد.

أين يكمن الخطر الحقيقي في ظاهرة الفساد؟ إنه بالدرجة الأولى، يكمن في الفاسدين الكبار الذين ينهبون الدولة والمجتمع، مانعين الدولة من القيام بمهماتها في تحقيق النمو المطلوب، ومانعين المجتمع من تحقيق الحد الضروري من مستوى المعيشة الذي يليق بالكرامة الإنسانية.

وهؤلاء في ظل «عولة» الفساد و«عولة» الرأسمال المالي، تحولوا إلى نقاط اختراق أساسية للعدو الخارجي الذي يريد الإطاحة بالدولة والمجتمع عملاً بـ«النموذج العراقي».. لقد قيل مثل هذا الكلام قبل انكشاف «خدأ» وانتقاله علناً إلى الصف الحليف للمشروع الأمريكي- الصهيوني... والذي قام الأمر العربي بتاريخ 22 كانون الثاني 2008 بمصادرة أكثر من 130 عقار ومنشأة وشركة ومؤسسة تعود ملكيتها له ولأقاربه المصريين... ولكن السؤال العالق الكبير هو: هل هذا النموذج في الفساد هو الوحيد، وهو فريد من نوعه وغير مكرر، أم أنه يمثل ظاهرة رأينا منها فقط رأس جبل الجليل؟..

المعروف أن الباخرة لا تصطدم عادة برأس جبل الجليل بل بقاعدته المخفية تحت الماء... ورأينا مآل هذه الظاهرة التي تحولت من الفساد إلى الخيانة، وأصبحت الشريك العلني لجماعة 14 شباط، والملفت للنظر أنه في بيان أصدرته مؤخراً جماعة 14 شباط السوريين راح هؤلاء يذرفون دموع التماسيح على الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية السوريين، وكأنهم لم يكونوا مشاركين مع من لف لفهم من الفاسدين الذين انتقلوا إلى الصف الآخر أو لم ينتقلوا بعد، في وصول الأمور إلى ما وصلت إليه في هذا المجال..

ولذلك ثمة سؤال يطرح نفسه بقوة: هل هنالك علاقة ترابطية وتبادلية بين هؤلاء الفاسدين والعملاء الذين يحاولون الاستفادة من القضية المعاشية لتوسيع نفوذهم السياسي خدمة للأجنبي، وبين أولئك الذين يقومون على الأرض بتوفير القضية المعاشية من خلال السياسات الليبرالية التي أثبتت فشلها، والتي تعطي المادة الخام لتزكية الهجوم من الخارج، لأن مقياس النجاح أو الفشل هو انعكاس النتائج على مستوى معيشة الناس، هذه المسألة التي لم يعد ممكناً النقاش حولها بسبب الوقائع والأرقام التي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك الاستنتاج أعلاه.

قد يقول قائل إن هذه النتائج غير مقصودة وغير مخططة.. وإذا كان الأمر كذلك فإن المصيبة اعظم... إن الحياة والضرورات الوطنية تطرح علينا سؤالاً كبيراً: هل يمكن خوض المواجهة المفروضة علينا من العدو الأمريكي- الصهيوني بنجاح قبل ضرب مراكز الفساد الرئيسية، التي بضرئها تتم إزالة خطر قاعدة جبل الجليل أمام الباخرة الوطنية التي تمخر عباب الأحداث العاصفة التي تضرب المنطقة، أم أن تأجيل المعركة الحاسمة ضد الفساد هو ضرب من الواقعية لتكريز القوى على المعركة الوطنية الكبرى كما يتصور البعض؟..

لقد أثبتت الحياة بكل وضوح أن الناهبين الأساسيين لقوت الشعب بفسادهم الكبير هم أحد اثنين: إما خائن أو مشروع خائن، والتعامل مع الخائن المكتشف هو أسهل بما لا يقاس من التعامل مع الخائن المحتمل الذي لن يكشف عن وجهه إلا مضطراً في اللحظة الحاسمة لتوجيه طعنة في الظهر..

لذلك فإن الشعب ينتظر معاقبة الفاسدين من أية شاكلة كانوا قبل انتقالهم العلني إلى الضفة الأخرى جزاء على ما فعلته أيديهم بقوت الناس ومنعة الوطن، وفي ذلك ضمانة للانتصار في المعركة الوطنية العظمى، مما سيحفظ كرامة الوطن والمواطن...



أسطوانات الغاز الفاسدة..



فساد برائحة الدم..! ص 5



شركة اسمنت طرطوس..

حلقة جديدة في مسلسل الخصخصة ... ص 6



وثيقة غير معلنة..

أوروبا تعد لصفقة أمن جديدة مع «إسرائيل» ... ص 9

الدراجات النارية.. ولعبة العسكر والجرائم

أصبحت الدراجة النارية وسيلة نقل أساسية لشريحة شعبية واسعة، وخاصة في الأرياف والمدن النائية، وذلك لسهولة استعمالها وقلة مصروفها، وإمكانية تنقلها في الأماكن الوعرة والأراضي الزراعية، ورخص ثمنها مؤخراً لكثرة عرضها بسبب كثرة التهريب. ولهذه الأسباب فإن من الطبيعي أن يستخدمها الفقراء من المواطنين، خاصة وأنهم ليس بإمكانهم شراء سيارة عادية أو جليبة!! لكن الخطر، أن الدراجة النارية أصبحت بمثابة مأوى للمراهقين وبعض «الزعران»، فكثر حوادثها المرورية، ولا يمر يوم دون أن يكون هناك ضحية أو مصاب، بالإضافة لمشاكلها الأخرى كالسرقة وغيرها. وازدادت شكاوى الأهالي من استخدامها في المدينة، فهم لا يتقيدون بالنظام المروري ولا يعرفون قواعد السير، لذا صار رجال المرور، تحت هذه الضغوط، يشنون حملات لمصادرتها والقضاء على مظاهرها السلبية، وصارت المطاردات تشبه لعبة (العسكر والجرائم) التي يلعبها الصغار، وبالتأكيد فإن ذلك ليس هو الحل الأنجع، لأنه لم يعالج السبب الأساس، بل هو مجرد تظاهر بالاهتمام ومحاولة إيجاد الحل، وهنا نشاءل:

- لماذا يلاحق المواطن البسيط الذي هو بحاجة لهذه الدراجة، ولا يلاحق الذي يهربها؟! فمن المؤكد أنها لا تتبع من الأرض، ولا تهبط من السماء، والذي يدخلها عبر حدود الوطن، تهريباً، ليس مواطناً عادياً بسيطاً، لأنه لو كان كذلك لثمت ملاحقته، وإنما هو مواطن خمس نجوم، يسرح ويمرح بعلم السلطات، أو من دون علم بعضها، لا فرق، فهذا لا يعفي أحداً من المسؤولية.

- لماذا لا نتاح الفرصة للمواطن العادي لتسجيلها في سجلات المرور بعد تخفيض رسومها؟ فقد أصبحت واقعاً لا بد من التعايش معه، لمصلحة الوطن والمواطن..

أليس البسطاء أصحاب الدراجات أولى بإيجاد صيغ تراعيهم من أصحاب المشاريع الوهمية الاستثمارية المغفأة؟! وهذا يعني فيما يعني إلزامهم بقواعد المرور عبر التوعية المرورية والدورات ومنح التراخيص، لتشكل بذلك خدمة وأماناً لهم، وشرعية لدرجاتهم، بدلاً من أن تكون مجالاً للفساد والإجرام، وفرض الإتاوات.

■ مراسل قاسيون - محافظة دير الزور

أرسل مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين رسالتي تهنئة للقائد الشيوعي- الأممي الكبير الرفيق فيدل كاسترو، والرفيق راؤول كاسترو رئيس جمهورية كوبا والرفاق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي، هنا فيهما الشعب الكوبي على انتخاب قيادة جديدة للدولة في جزيرة الحرية.

وجاء في الرسالة الأولى:

تحية رفاقية- كفاحية من سورية إحدى بلدان الشرق العظيم إلى كوبا جزيرة الحرية في قارة الكفاح الوطني والاجتماعي- أمريكا اللاتينية (..)

إن انتصاركم أيها القائد على عشرة رؤساء أمريكيين منذ عام 1959 وحتى الآن يعطي الدليل أنه في الحروب اللامتناهية يكون الانتصار النهائي فيها للطرف الأضعف عسكرياً إذا امتلك الرؤية والإرادة السياسية للمواجهة. وهذا ما حدث فعلاً في المواجهة الطويلة بين كوبا وبين الإمبريالية الأمريكية منذ معركة- مؤامرة «خليج الخنازير» وحتى وقتنا الراهن (..)

أيها الرفيق العزيز... منذ أن أعلنت تحولك من واقع المهام القيادية الميدانية في الدولة والحزب، إلى جندي حقيقي في معركة الأفكار ضد منظري الإمبريالية والليبرالية الجديدة والرأسمال المعولم والمتوحش، توهّم البعض- وما أكثرهم- «بأن كوبا قد فقدت توازنها وربانها» مع ما رافق ذلك من تهويز إعلامي- إمبريالي حول التحاق كوبا بالدول التي انتقلت من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق!

(...) وجاء الرد على لسان الرفيق راؤول كاسترو أحد أبرز قادة الثورة حيث قال فور انتخابه رئيساً للبلاد: «إن الحزب الشيوعي ككل يستطيع أن يخلف الرفيق فيدل (..)» و«إن الاستمرار يعني تقوية الثورة وتعزيز وتطوير مبادئها وإنجازاتها في حقبة تاريخية تتطلب منا أن نكون جدليين وخلاقين في كل شيء...»!

وجاء في الرسالة الثانية:

إن ما قامت به الجمعية الوطنية لجمهورية كوبا بانتخاب قيادة جديدة للدولة بعد تنحي القائد فيدل عن القيادة الميدانية، يعبر عن إصرار وتمسك الشعب الكوبي البطل بمبادئ الثورة وقيمتها وإنجازاتها الكبرى في الميادين كافة، ويعبر ذلك عن صمود جمهورية كوبا الأسطوري بوجه المخططات الإمبريالية الأمريكية، وعن استمرار الشعب الكوبي في دعمه الأممي للشعوب في معركتها الكبرى ضد الإمبراطورية الأمريكية، والتي دخلت مرحلة انسداد الأفق التاريخي أمامها. وما لجوء واشنطن إلى الخيارات العسكرية الجهنمية المفتوحة، إلا الدليل القاطع على أنها ستكون أقصر عمراً بين جميع الإمبراطوريات السالفة.

دمشق 2008/2/27

■ مجلس اللجنة الوطنية

لوحدة الشيوعيين السوريين

● ملاحظة: تنشر الرسالتان بالكامل على موقع قاسيون www.kassioun.org



الذنب الوحيد الذي اقترفه هذا الرضيع الشهيد أنه ولد في الأراضي الفلسطينية ليقضي برصاص الاحتلال الإسرائيلي وقذائفه التي أودت يوم الأربعاء الماضي فقط بحياة 13 فلسطينياً... وكالعادة دون أن يحرك العرب أي ساكن.

الشيوعيون السوريون يهنئون كوبا البطلة



المؤتمرات النقابية في ديرالزور

سخونتها أيضاً إلى كون النقابات على تماس مباشر بالعمل والإنتاج. وفي «قاسيون» نحن حريصون على رصد الرؤى والمواقف، ونقلها لأبناء الوطن مؤكدين على تضامننا ووقوفنا إلى جانب الطبقة العاملة وحقوقها، والدفاع عن كرامة الوطن والمواطن.

العمال رواتبهم وصلت إلى السقف، والمدير العام لم يرد، يمكن أن نعطيهم إجازة بديلة. وبالنسبة للخبز: المطحنة قديمة، وينعكس ذلك على الطحين، وبالتالي على الخبز، يجب تبديلها أو تجديدها.

. المهندس إبراهيم الأسعد مدير المطحنة: نوعية المطحنة لا تؤثر على الطحين بل على كمية الإنتاج، لكن عينات الطحين في الأفران غير دقيقة.

■ مدير... ولا كل المدراء

. محمد سعيد جنيد مدير سكر ديرالزور، مدير ولكنه أكثر من عامل، وأكثر من نقابي، فقد قال:
1- أوصي بالقطاع العام، فهو الأمان والأم والأمن الغذائي، يجب تطويره وتحديثه.
2- نقابتكم تتعلق بالأمن الغذائي، ونريد رفع السقف معكم.

3-الوجبة تعيقها البيروقراطية، ربحها خمسون عاملاً في سكر حمص، لماذا لا نعمم بدل إقامة دعاوى أخرى؟! أنا مع رفع الإضائة من 25 إلى 50%.

. عباس خليوي، مدير الصوامع، وعضو مكتب تنفيذي سابق: أؤكد على ضرورة رفع سعر الوجبة. وحول أحداث صومعة في الكسرة، الأرض موجودة ومستملكة، والإدارة العامة أقامت أربع صوامع جديدة في الحسكة، ولم تفعل في ديرالزور، علماً أن الصومعة تلغي التخزين في العراء، وتوفر أجور العتالة وثمان الأكياس، وتشغل عمالاً، وتحافظ على مخزوننا الاستراتيجي. ومرة أخرى يتدخل رئيس مكتب النقابة: في موضوع الأعطال، رفعنا عشر مذكرات، وآخر رد من مدير عام المؤسسة قال: رصدنا 230 مليون للتحديث، لكنه ينسى ديرالزور ويقيم صوامع في الحسكة، يؤجرها للقطاع الخاص! وهذه جريمة، الصوامع للقطاع العام وليس للخاص. وبشأن كونسروة الميادين مللنا من المذكرات، والمدير العام رفع كتاباً للوزير يقول إن وحدات الكونسروة خاسرة، وإن المشاريع المقترحة لتطويرها غير ذات جدوى اقتصادية، بخلاف الواقع طبعاً.

. أحمد الفياض رئيس مكتب العمال والفلاحين الفرعي، كان صريحاً وقال: رفعنا مذكرتين حول معمل كونسروة الميادين، وسترفع ثالثة، والعرقلة من الإدارة العامة، وأيضاً إدارة المعمل عندها ممارسات خاطئة، أفقدتها ثقة الفلاح، من حيث تسويق إنتاجه للمعمل، وهذا ما يحدث في مؤسسة الحبوب أيضاً. ونسأله هنا من المسؤول عن تعيين هذه الإدارات.. ومن يحاسبها؟! ■■



■ في مؤتمر الصناعات الغذائية القطاع العام هو الأمان والأم والأمن الغذائي

. النقابي حسين الرشيد من كونسروة الميادين: المعمل توقف في 2007 لعدم توفر مستلزمات الإنتاج، ورغم المذكرات التطويرية لم تستجب إدارة المؤسسة، نطالب بدعم زراعة البازلاء والبندورة أسوة بالشوندرد السكري.

. النقابي علي جمعة من مطحنة الفرات: انقطاع الكهرباء يسبب لنا احتراق الأجهزة باستمرار، والحل بسيط: فقط تجديد الكبل من شركة الكهرباء ديرالزور.

. النقابي ممين العكله من لجنة الحبوب: نطالب بإدراج عمال التعقيم بالأعمال الخطرة، وقد رفضت وزيرة العمل ذلك بقرارها 2941 ر، في موسم الحبوب اضطر المحاسبون لتنظيم الفواتير ثلاث مرات بسبب أخطاء في جداول الاستلام، والظروف الجوية، وتعديل جدول الأسعار، ما أخر تسديد الفواتير للفلاحين، ودفعهم لبيع حبوبهم في السوق السوداء بسعر أقل.

. محمد الرحوم من لجنة سكر ديرالزور: المادة الأولية غير كافية، واستجرار الشوندرد من المحافظات يرفع الكلفة يجب التوسع في زراعة والشوندرد.

■ ردود المدراء

. مدير المخازن قال: الطروحات مركزية والحل ليس عندي.
فعقب رئيس مكتب النقابة طلال عليوي: لماذا لا تصرف تعويضات عن أيام العطل؟ فأجاب: بعض

رغم برودة الجو وكثرة العجاج، ازدادت سخونة المؤتمرات النقابية، فأحسننا بدفئتها، وتوضحت الرؤى والمواقف، فأزالت جزءاً من الغمامة التي يفرضها الطاقم الاقتصادي، في محاولاته لرفع الدعم والخصخصة، والتعدي على حقوق العمال، وبيّنت المداخلات بعض مواقع الفساد ومن يقف خلفها. وتعود

◀ زهير مشعان ـ ديرالزور

■ نقابة عمال التنمية الزراعية: «نحن شركاء في العمل ولسنا دخلاء»!!

. النقابي أحمد من مركز سعلو للبحوث: المناطق النائية بحاجة لتعيين عمال دون مسابقات، ومن أنبائها حصراً، من أجل استقرار العمل، ومنذ إحداث الهيئة العامة للبحوث لم يجر توصيف العاملين، ومدير الشؤون الإدارية يقوم باجتهادات غير قانونية، كعدم إعادة العمال المؤقتين الذين يؤدون خدمة العلم، رغم مضي سنوات لهم بالخدمة قبلها، بينما يعودون في مديرية الزراعة، ويرفض تعيين زراعات مؤقتات، ومديرية الشؤون عندما يطلب منها ترشيح عمال، ترشح أكثر من ثلاثة أضعاف العدد المطلوب، مما يفسح المجال للواسطات والرشاوى والمزاجيات، ويحرم الفقراء والبسطاء.

. النقابي صالح حبش من لجنة مديرية الزراعة: لماذا لا تزداد مخصصات الأعلاف، وهي متوفرة في المستودعات بدلاً من أن يأكلها الفأر، وتوزع النخالة فقط؟! ونطالب بزيادة أسعار المحاصيل الزراعية.

. ياسر الطه من لجنة المديرية أيضاً: الزيادات والمنح ابتلعها الغلاء، والنفوس الجشعة والفساد، وغياب الرقابة، نطالب بتعديل الأجور وفق الأسعار، والفساد ليس التطاول على المال العام فقط، وإنما يشمل سوء الإدارة، والمدير يعاملنا بفوقية، مع أن المكان ملك للعاملين والإدارة.

. النقابي عباس العباس من لجنة الحراج: أرهقتنا فواتير الكهرباء والضرائب، المواطن في اليوم العاشر من الشهر ينفد راتبه، فيلجأ إلى الممنوع حتى لا يموت، وصار الناس يقطعون الأشجار لاستخدام الحطب في التدفئة. تكريم الضابطة الحراجية واجب.

. عدنان الجاسم من لجنة الأعلاف: نطالب بتعديل القانون 416 لعام 2004 حول محاسبة أمناء المستودعات عن الفاقد، بسبب ظروف التخزين في العراء والجفاف والقوارض، واعتماد التوزيع المباشر ونطالب بتسليح الحراس لبعد أماكن التخزين عن السكن، ونطالب بمنح العاملين في الأعلاف مخصصات شهرية لأبقارهم.

. عمر السلطان من لجنة المبقرة: إهمال الإدارة سبب السرقات وتعطيل الآليات، التي تم تغريم العاملين بها، وعُطلت الجاروشة لتعمل جاروشة المدير الخاصة، الذي وزع الأرض التابعة للمبقرة



بصراحة

خصخصة بالتدريج

في إحدى بلدان العالم الثالث المبتلاة بالديمقراطية المقتنة، كانت توجد مؤسسة إنتاجية تابعة للقطاع العام، مشهورة بجودة إنتاجها وسمعتها الطيبة بربدها خزينة الدولة بمبالغ طائلة من الأموال، بفضل نزاهة مديرها العام، ونظافة يد عمالها وموظفيها، وجبهم للعمل والوطن والحرص على المال العام وسلامة المنشأة التي يعملون بها.

لكن أحد كبار المتنفذين تمكن من إقالة المدير واستبداله بمهندس من أقاربه ذي اختصاص لا يمت بصلة إلى منتجات المؤسسة وطبيعة عملها.

في السنة الأولى تراجع جود الإنتاج وكميته وأرباح الشركة. في السنة الثالثة تدنت أرباحها إلى نصف مستوياتها السابقة. وفي السنة السادسة صُفّرت الأرباح تماماً، وبعدها عجزت عن دفع رواتب عمالها وموظفيها، وحملت ديوناً تراكمت عليها وراحت تثقل كاهلها وكاهل الاقتصاد الوطني.

علماً أن المدير العام الجديد، كان رجلاً تقياً ورعاً، لا يفوته فرض من فروض العبادة، الأمر الذي دفع حاشيته من دائرتي المالية والمشتريات، وبعض المستزلمين والمستفيدين، أن ينسجوا حوله هالة من القدسية، ويشيعوا بأن الله قد كافأه على قدر إيمانه، فأصبح في فترة إدارته العامة الوجيزة من أصحاب القصور والخدم والحشم والمشاريع الاستثمارية والوكالات الأجنبية و... وكافاً المتعاونين معه

أيضاً لأنه لا ينسى زبانيته المخلصين.

طار صواب بعض المسؤولين لهذا التغير الفاجع في وضع الشركة، من رابحة لمئات الملايين، إلى خاسرة ومخسرة لمئات الملايين، وقرروا تشكيل لجنة تحقيق بالأمر. فحصل كل عضو منها من المدير العام للشركة، على سيارة حديثة مع بطاقات بنزينها ومصاريف صاحبها لمدة شهر، فراح يوجب المتنزعات والمصايف والبارات الليلية.. وفي آخر الشهر وقعوا على تقرير الإدارة الذي حصر أسباب تدهور الشركة في الحارس الذي سرق تنكة ماوزت في ليلة قارسة البرودة ليدفئ أولاده، وفي عامل البوفيه الذي سرق كيلو سكر وربع كيلو شاي وسلما للقضاء لينالا قصاصاً عادلاً، بسبب سرقتهما القطاع العام، وتخريبهما اقتصاد البلاد الوطني.

وهكذا دخلت هذه المؤسسة في سجل الشركات الخاسرة المعروضة للخصخصة، واشتراها المدير العام والمتنفذ الذي يقف وراءه، وأصبح كلاهما من رجالات المال والاقتصاد الصناعي المشهورين في البلد...

■ ع. ي. عابد

في مؤتمر نقابة البناء والأخشاب بدرعا:

نعم.. يجب أن يرحل الفريق الاقتصادي!

عقدت نقابة البناء والأخشاب في درعا مؤتمرها الدوري بتاريخ 2008/2/17، وقد ألقى الرفيق خالد الشرع مداخلة هامة قال فيها:

الرفاق الأعزاء: نحن موافقون على ما جاء في التقرير حول الأهداف التفتيتية للإمبريالية الأمريكية وخاصة المخاطر التي تواجهها سورية جراء المشروع الإمبريالي الأمريكي وهذا يقود إلى طرح السؤال التالي:

ما مقوّمات الصمود للمواجهة؟

نحن في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اكندا عبر الرؤية والخطاب أنه ما من سبيل لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية إلا بترايط وتلازم المهمات الثلاث: الوطنية، والاقتصادية. الاجتماعية، والديمقراطية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، فإنني أؤكد أن من أهم غاياتنا هو توحيد الموقف الوطني، وهنا علينا أن نتفق ونحدد ما هو مفهومنا للشفافية، فنحن نرى أنها المصادقية في قول الحقيقة.

لقد تسألنا في صحيفتنا «قاسيون» بالعدد 338 «أما أن الألوان لهذا الفريق الاقتصادي أن يرحل»؟ واليوم أعيد طرح السؤال: نعم، أما أن الألوان؟



ولتبرير هذا السؤال الكبير، تعالوا أيها الرفاق العمال لندقق سريعاً ما قام به الفريق الاقتصادي وما ينوي أو يحاول القيام به. لقد باع جزءاً هاماً من قطاع الدولة بحجة أنه خاسر، متناسياً أنه مخسر ومتهوب من القائمين عليه، وكذلك كلنا يدرك مسؤوليته عن فلتان الأسعار بشكل مستمر.. وهنا نؤكد على كلمة مستمر ففي السابق كان ارتفاع الأسعار متقطعاً، وهو مستمر اليوم لأنه غير متحكم به من جهاز الدولة، وكلنا شاهد سيناريو رفع الدعم بحجة أن الخزينة بحاجة إلى موارد.. لماذا يريد أن يأخذ هذه الموارد من جيوب المواطنين تاركاً الفساد الكبير في جهاز الدولة وخارجة. والتهرب الضريبي

يجب إعادة النظر في نظام الحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل

سياسياً واقتصادياً).
أما فيما يخص مجمع مباقر تل تمر، حدث هناك فترة نوعية في المجمع من حيث تحسين الوضع الصحي والإنتاجي مما انعكس إيجاباً على أوضاع العاملين في المجمع وهذا يعود إلى تقاني العمال وإدارة المجمع في عملهم وهناك مطالب للعمال في المجمع.
1- ضرورة تعاقد النقابة مع طبيب لمعالجة العاملين بالمجمع.
2- ضرورة فحص العاملين بالمجمع بشكل دوري حيث يتعرضون للإصابة بالأمراض المشتركة.
مثال : البروسيلا ـ السل ونظير السل.
3-رفع سقف الصفات الطبية ورفع الاعتمادات المخصصة للباس.
4- تثبيت العمال المؤقتين وذوي العقود وملء الشواغر.
5- إعادة النظر في نظام الحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل.
6- ضرورة تطبيق المادة /46/ من النظام الداخلي للمؤسسة العامة للمباقر حيث يستفيد كلّ العاملين في المجمعات والمباقر وعمال الإنتاج الحيواني في إدارة المؤسسة العامة من وجبة غذاء يومية مجانية يتم تحديدها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (57/ت 15/8/1988).. وشكراً لكم». ■■

عقدت نقابة عمال التنمية الغذائية في الحسكة مؤتمرها بتاريخ 2008/2/20، وقد ألقى الرفيق علي إبراهيم خلف المراقب البيطري وعضو اللجنة النقابية كلمة قال فيها:

«أيها الأخوة والأخوات أيها الضيوف الكرام ينعقد مؤتمرنا هذا في ظروف دولية وإقليمية صعبة حيث يتعرض وطننا الحبيب سورية لهجمة شرسة من الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية وعملائهم في المنطقة، وهذا يتطلب من الحركة النقابية :

1- دعم الموقف السوري المقاوم للمشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة ودعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية والعراقية.
2- المحافظة على القطاع العام وتطويره وتحديثه والوقوف في وجه الخصخصة واقتصاد السوق.
3- إعادة النظر بالرواتب والأجور بما يتناسب مع الظروف المعيشية وارتفاع الأسعار.
4- تحرير القطاع العام من القيود الإدارية والمالية لاتخاذ الفرصة له للاستمرار والتطور واستمرار دوره الوطني.
5- محاربة الفساد والهدر.
6- وحدة الحركة النقابية في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية.
7- العمل على تطبيق توجيهات السيد الرئيس (الاهتمام بالعمال يعني الاستقرار لسورية

شؤون حزبية

روحي وجسدي قرباناً لكم يا من تعملون لوحدة الشيوعيين

◀ **ميخائيل بطرس (أبو خليل)**

لقد قرأت المداخلات والتقارير التي وردت في الاجتماع الوطني السابق، وأثني على ما قرأت وأهديه كلماتي هذه..

إلى الذين يسعون بشرف وصدق وإخلاص لوحدة جميع الشيوعيين أقول: لا تتكلموا عن أي عمل، بل اصنعوه، اعملوه، مارسوه..

لا تتمرسوا أيها الرفاق كثيراً حول خنادقكم، فالعدو في أنفسكم أكثر منه خارجكم، لا تتسجوا الإشاعات بعضكم ضد بعض، فأنتم تخربون البيت الذي بنيتوه بعرقكم وكدكم، ارجعوا لضمائركم قبل النوم، وأعيدوا ماضيتكم، وانتقدوا أنفسكم وحاسبوها بصدق وشرف الشيوعي، ستجدون الحقيقة واضحة كالشمس. الانهيار يجرفنا جميعاً نحو الموت، إذا حافظنا على هذه العقلية ولم نفهم ما جرى حولنا، وما جرى في العالم من تغيرات.

نحن نعيش الآن في عالم متغير وعلينا أن نفهم تغيرات هذا العالم الواسع.

ثورة أكتوبر فتحت الطريق لجميع الشعوب باتجاه الحد من الطبيعة المتوحشة لآليات الرأسمالية، وحققت هذه الثورة الكثير لجميع الشعوب، لكن الجمود الذي أصاب الفكر الماركسي والصيغة المحقة من الاشتراكية، قد خسرت الرهان والسباق أمام النظام الرأسمالي، وكشفت عن خلل كبير جعلها غير قابلة للاستمرار بالعقل الماضي والفهم الماضي.

إن البيروسترويكا وبالرغم من اختلاف الآراء حولها، قد كشفت الواقع المرير والمؤلم، لكنها لم تضع البديل، وانهارت ثورة أكتوبر ومعها كل المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر في العالم، وحصلت الثورة المضادة وانتصر العدو الطبقي مرحلياً من الداخل أولاً، ومن الخارج ثانياً.

إن الخطر الرئيسي على كل ثورة ومنها الاشتراكية، هو العدو الموجود في صفوفها، وإذا لم تنشأ الظروف الداخلية الملائمة فلن تستطيع العوامل الخارجية التأثير عليها.

وعلى جميع الشيوعيين لأجل الوحدة أن يتحدثوا عن نقاط ضعفهم ويتجاوزوا الأخطاء ويعتلموا منها.

إن النقد الذاتي القاسي والذي يضيى من الصميم إلى الصميم هو الذي يشكل النور الحي والهواء النقي للحركة العمالية الثورية. إن الاعتراف بالحقيقة أمام الرفاق هو استمرار العملية الثورية، والا فالسقوط قريب وقريب جداً.

الماركسية لا تتحمل مسؤولية ما جرى في الاتحاد السوفييتي، يتحمل ذلك الشيوعيون جميعاً.



نحن الآن في قبضة قوى اقتصادية عالمية ضخمة غاشمة عمياء لا نعرف الخير من الشر ولا شرفاً ولا ضميراً ولا رقابة ديمقراطية، فعلينا الآن الاتحاد والتعاون واحترام الآخر، لنبحث عن العدالة في نظام عالمي جديد.

الاشتراكية هي الهدف من خلال العمل الجماعي والخير للشعوب واحترام الرأي والرأي الآخر.

أنتكون شيوعياً بالتحدث يومياً عن الأممية وعن العالم والدفاع عن كرامة البشرية والسلام العالمي ومساعدة الشعوب، وأنت في حقيقتك عاجز في أرضك ووطنك عن محبة رفيقك الذي يبعد عنك عدة أمتار، وتعجز عن زيارته وعن استقباله والتفاهم معه. أنت ترفض مساعدة رفيقك، رفيق نضالك في الحزب وترميه بالإشاعات الكاذبة.

هل من المعقول أن يحب الإنسان وطنه ويناضل لبناء مجتمع سعيد، ويكره رفاقه المناضلين ويحاربهم حتى في لقمة عيشهم؟ كاذب من يحب الله ولا يحب الآخرين.. كاذب من يحب وطنه ويكره أبنائه.. كاذب من يحب الشيوعية ويكره الشيوعيين..

إن الشرفاء الصادقين يعيشون الحب والصدق ويعملون سوية لوحدة جميع الشيوعيين دون استثناء..

إن الذي سقط في الاشتراكية هو نموذج نظام، نموذج سلطة، نموذج أغلاط، والاشتراكية لا تتحمل ما جرى في المعسكر الاشتراكي، ويتحملة البيروقراطيون الثرثارون العملاء الانتهازيون الفرديون والأمناء العامون، الذين لا يتركون مناصبهم حتى يموتوا، وكذلك حافظو الجمل الثورية، الذين يقولون ما لا يفعلون، والذين ينطبق عليهم قول القرآن الكريم. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون.

آه أيها الرفاق:

إلى الشيوعيين الذين يهتمهم الأمر!

وكذلك في القرى والحارات، ويمكن أن تبدأ بمحافظة أولاً ثم تمتد لبقية المحافظات..

أيها الرفاق: إن مبادرتكم واقتراحاتكم بشأن وحدة الحزب التي صدرت عن اجتماع دمشق، بدأت تعطي تأثيراتها. لقد نشرت جريدة النور (في عددها تاريخ 2008/2/13/ دعوة من المكتب السياسي إلى تيار (وصال فرحة بكداش) وإلى اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين لتشكيل لجان للحوار والعمل المشترك، وهذا شيء جيد ويتطلب أن تبادروا إلى تشجيع هذه الدعوة وتشطوا لتشكيل اللجان معهم، وتشجعوا تيار (فرحة بكداش)، وكذلك تقترحون اشتراك شيوعيين آخرين وجذبهم وخاصة من هم في البيوت.

المهم الآن أن يجري عمل ملموس على الأرض يشترك فيه جميع الشيوعيين وأقترح البدء بحمل عريضة وتوقيعها من الناس يشترك بعملها جميع الشيوعيين في لجان المحافظات تسمى عريضة المليون.. يرافق حملة التوقيع عليها دعاية مسبقة كبرى من الرفاق الشيوعيين بشكل مشترك بحمل يافطات مكتوب عليها: «وقعوا عريضة المليون.. لا لرفع الدعم، لا للتهديدات الخارجية»...



عمل في التجارة ثم في الصحافة. انتسب إلى الحزب الشيوعي السوري عشية جلاء الاحتلال الفرنسي عن أرض الوطن عام 1946، وقد قال لي: إن قراءته لكتيب (الحياة في موسكو) كانت حافزا له لقراءة الكثير من الكتب السياسية والفكرية التي لاقت قبولا في نفسه، وأقنعتة بالفكر العلمي وبالاشتراكية، فسعى لإقناع غيره بهذا الفكر، ونجح في إيجاد حلقات صغيرة من (أصدقاء الفكر) وانضم معهم إلى صفوف الحزب وحضروا كونفرنس المنظمة. ومن حينها بدأت رحلته النضالية الطويلة.

في عهد ديكتاتورية حسني الزعيم اعتقلنا معاً، وفي المخفر جرى تعذيبه بهمجية قرب درج البناء ثم دفعوه ليهوي على الدرج إلى الأسفل، وهو على آخر رمق، وبعد خروجي من المخفر التجأت إلى غرفة في أحد البساتين للتواري عن أنظار عناصر الأمن.. لقد كان معروفاً بصلاته حيث لم يدل لأجهزة الأمن بأية معلومة



لقد قسم الحزب وشغلتم الحزب بمعارك هامشية منذ المؤتمر الثالث وحتى الآن، وأنتم تتحدثون فكرياً تنظيمياً وسياسياً، لكن واقع الخلاف كان في الذات.. في الأنأ، وهو السبب الرئيسي في كل ما حدث في الحزب.

سنين طويلة انشغلنا بكلمات فارغة، هناك أزمة صعوبات في حركة التحرر، أزمة أم صعوبات أو صعوبات أم أزمة، ثثرات فارغة هذا جيد، هذا سيء.

كفى ثثرة يا رفاقنا .. كفى، مهازل وجملاً منمقة وشتائم. لقد طال الوقت، وعلينا الآن أن نكون جادين في حب الوطن والحزب ولم شملنا والعمل سوية، ولنتعلم مما قال ماركس:

إن الإنسان قبل تشكيل الأحزاب، وقبل أن يعمل بالسياسة، بحاجة إلى المآكل والملبس والسكن.. ونضيف على ماركس وعدراً من الجميع القضية الاجتماعية. الكرامة. الحرية. الديمقراطية. فلنعمل جميعاً رغم تباين آرائنا على النضال في سبيل إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن جميع معتقلي الرأي، وإيجاد صيغة صحيحة لتطوير الجبهة الوطنية التقدمية فعلاً لا قولاً، والعمل بجد لمكافحة البطالة وإيجاد عمل لجميع الناس ومحاربة الرشوة والمحسوبية والهدر ومحاسبة اللصوص والمهربين، وتأمين كرامة المواطنين في عيشهم وحياتهم. ولكن جميعاً في خط واحد هو تدعيم الخط الوطني في سورية ضد أطماع الولايات المتحدة والصهيونيّةوعملاتها.

استحلفكم يا رفاق بكل القيم التي علمت لها، ناضلوا لوحدة الشيوعيين في حزب واحد واتركوا الانقسامات الذاتية.. باسم الشهداء الذين سقطوا لأجل الحزب، والرفاق الذين تركوا الحزب أو أجبروا على الترك، الأحياء منهم والأموات: عبد المعين ملوحي، الياس مرقص، حنا مينا، رياض الترك، نجاة قصاب حسن، وغيرهم.. وغيرهم.

المركة كبيرة يا رفاق، والوطن بخطر سياسي اقتصادي اجتماعي..

الشيوعيون جميعاً في سورية من شجرة عالمية باسقة كثيرة الأغصان والأوراق، ولكن جذورها واحدة، مربوطة بالأرض،

مالك في الطيب نصيب!

الأقدام عبر طرق وعرة حتى وصلنا إلى قرية رعيت. فشكرته بامتانان حار.

بعد أكثر من شهر قضيته في بيروت أخبرتني القيادة اللبنانية للحزب أنه يتعدّر إرسالني إلى أوربا، لأنني لا أملك جواز سفر، ولا أعرف لغة... وأعطيني خمسين ليرة لبنانية عدت بها إلى سورية، ورددت للمرة الثانية في بيروت عبارة: (مالك في الطيب نصيب)، إذ المرة الأولى كانت عام 1951، حين ذهبت إلى لبنان للسفر مع الوفد السوري إلى مهرجان الشباب الديمقراطي العالمي في برلين، وأصابتي حمى شديدة، فنقلوني إلى مشفى أوتيل ديو، ولما خرجت منه كانت الباخرة قد أقلت، وسمعت حينها للمرة الأولى عبارة: (مالك في الطيب نصيب)..

عدت إلى سورية بعد أن خسرت سنة دراسية، فقررت أن أربط حياتي بالحزب، وتسلمت قيادة منظمة الدراسة وريفها.

■ ■

◀ **عبدي يوسف عابد.**

في أواخر خريف 1953 أخبرني القائد الراحل أراكيل سكرتير منطقية الجزيرة، بأن الحزب سيرسلني للدراسة في أوربا. زدوني برسالة إلى الحزب الشيوعي اللبناني، وقال: عليك أن تدبر عبورك إلى لبنان لأنك لن تمنح بطاقة دخول رسمية لأنك طالما اعتقلت.

تذكرت أبناء مدير مال القامشلي وكان من الزبداني، الذين درسوا في تجهيز الحسكة.. توجهت إلى الزبداني فاستقبلوني بترحاب حار، وعرضت عليهم طلبي في العبور إلى لبنان، وهم يعلمون أنني شيوعي، وبدأت استعدادي لدفع المبلغ الذي يطلبه ناقلني. امتعضوا لتغطية الأجرة، وأخذني أوسطهم مأمون إلى بيت أحد أقاربه، علمت فيما بعد أن اسمه محمد عبد القادر رمضان، وحدثه عني بالتفصيل، فرحب بي ونقلني سيراً على

فرماها زوجي من نافذة غرفتنا قائلاً: إن الشيوعيين لا يرتشون. ومما أذكره باحترام وتقدير أنه كان مثقفاً مطلعاً على التراث النظري، وفي أواخر الأربعينات حدث خطأ بهويته الشخصية حيث سجل مكان اسمه الحقيقي اسم آخر مما أتاح له أن يكون مراسلاً للحزب بين سورية ولبنان خلال الملاحظات دون توقيف رغم كونه مطلوباً باسمه الحقيقي، وقد اتبع عدة دورات حزبية مع الرفيق نجاة قصاب حسن، وقاد منظمة الجزيرة، وأصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب، وعمل بشكل كثيف متواصل بين الفلاحين وفي محو الأمية ونظّم العشرات منهم.

وفي أوائل الخمسينات أخضع مع بعض الرفاق لمحكمة حزبية لم تثبت قيامه بأي عمل مناف لخط الحزب أو أية ممارسة مسببة له، إلا أن وضعه الحزبي جمد، وفي نهاية الستينات عمل في الصحافة بمجلة (الكفاح المسلح) مع عفيف البزرة ثم صار رئيساً لتحريرها، وظل مبدئياً وقياً للحزب والشعب والوطن حتى وفاته عام 1984. وفي أواخر الثمانينات رد له الاعتبار خلال مؤتمر الرفاق بتنظيم النور.

أيها الرفاق الأعزاء.. اليوم ورغم كل الصعاب والمحن التي يتعرض لها وطننا والحياة السياسية فيه، فإنني أرجو وانتظر أن يستعيد الحزب دوره الكفاحي الناصع ووجهه النقدي على المستوى السياسي والمطلبي الطبقي، وألا تغيب عنه النزعة الأممية، وذلك لأن مصير البشر في كل العالم مرتبط... بل واحد.

■ **محمد علي طه**

مطبّات

اقتصاد (البيك)وعرّابيه عبد الرزاق دياب

شاعت الأقدار أن أحضر حفل افتتاح صالة راقية في مجمع راق، وأنا الذي اعتدت صحافة التحقيق، الناس، الشوارع.. وفي أبسط الحالات صورة لطفل يضع ميزاناً بين فخذه.. أما أن أكون بين حضور نظيف الطلة، معطر، وحوله ما تشتهي من جميلات فهو قدر جديد.

فتاة في مدخل الباب، تحمل بين يديها الرخاميتين اسفنجة كبيرة حمراء عليها مقص، وأكائيل من الورد الملون مع تحيات مرسليله وبعض (الحويصة) ذوي الأشكال الجديدة.. بشعر واقف، وبدلات رسمية، وابتسامات بلهاء، ومصافحات باردة، ويجواري صديق مثل حالي، للمرة الأولى يجد نفسه بين أضواء غير محتملة، كانت بالنسبة لي مهمة استثنائية، اضطرابية لغياب الزميل المكلف بتغطية الافتتاح.

تجاوزت الساعة موعد الافتتاح المحدد،لم يتأفف أحد.. كانوا ينتظرون أحداً ما، وبدأت بعد الموعد سيارات سوداء تقل المدعوين، تقف السيارة السوداء، ينزل المرافقون، ثم يهبط رجل نظيف وناغم، يسعى إليه الواقفون بالسلام والترحيب، ثم يجتمع اللامعون لينتظروا شخصاً ما، وبدأت أسمع ما يدور بينهم، كيف الحال وسيم بك، مبروك جمال بك، فاتحة رزق وسيم بك وهكذا؟

أخيراً وصل المنتظر، رجل وسيم وهام، استقبله الجميع، اتجهوا إلى الفتاة حاملة المقص، قصوا الشريط الأحمر... وبدأت عدسات المصورين تصدر بريقها إيداناً ببدء الاحتفال، ثم دخل المدعون، يدورون في أروقة الصالة، وبدأت أكواب العصير تدور معهم، وهمس وتأهيل وترحيب، وصور تذكارية، ثم التقوا حول بعضهم الكبار، ثم الأقل، ثم الأقل... وصولاً إلى الإعلاميين الذين وقفوا جانباً يضحكون، ثم يبتسمون لبعض الرسميين، وأنا وصديقي كأنا في عالم آخر.

بالطبع، لم نحتمل المزيد، لم نشرب العصير، التقطنا صورتين دون يد راجفة، ثم خرجنا سيراً على الأقدام، إلى أقرب سرفيس نقلنا، حيث الناس بأضواء خافتة، عاديون، مثلنا، مواطنون، ينام بعضهم عندما يتحرك (السرفيس) وبعضهم في شرود طويل.

ما أثارني في أقل من نصف ساعة من حضوري الضوئي، تلك اللغة التي كنا اعتقدنا- نحن الذين نشأنا في ظل مفردات الاشتراكية، والمساواة- إن مفردات كهذه ولت دون رجة (بيك، باشا، أفندي)، وحلّ محلها كلمات تتساوى بنا، رفيق، زميل، سيد، أستاذ، وأن تلك المفردات مرتبطة بعهد ناضلنا كثيراً للتخلص منه، ورميناه في(مزيلة التاريخ، ولكن من أين جاء كل هؤلاء (الباشاوات، البكوات، الأفندية)، لا يرتدون الطرابيش الحمراء، ولا يحملون عصا (المارشالية)، ولايبدو حولهم الخدم؟

قرصنتي الذاكرة. نعم. كما تحول هؤلاء في ظل السوق المنفجرة، من معلم، إلى باشاوات، لابد(حشم) مختلف، نعم، أنهم أولئك المنفرون الذين تستترك أشكالهم، أصحاب الشعر الواقف، الهابطون إلى السيارات السوداء قبل أسيادهم، وعراًبهم أولئك الذين يعملون معنا، في حقل الإعلام، الذي يتقاضون أثمان أخبارهم وافتتاح أعمالهم، وسفرهم، ويغطّون جولاتهم الاقتصادية، ويشربون من عصيرهم، ويأكلون (الكاتو) بنهم، ولهم كروش جديدة.. وبدلات لامعة، مع دخيلات على الإعلام، متبرجات، ليس لهن وجوه متعبة من تتبع قضية، ولا صوت يشبه الصراخ في وجه ظالم، أصواتهن ناعمة، شفاء حمراء.. ويعملن فقط في رصد هؤلاء ورسم صور لا تشبه ماضيهم، بل تشبه حاضراً مسحوباً من ماض كنا اعتقدنا أننا تجاوزناه.

أما نحن، الذين نكتب على طاولات متعبة أكثر منا، وبأقلام شبه فارغة، وبكلمات قاسية مثل فقرنا، سنبقى خارج هذا الضوء، بين وحل (الحسينية)، ومخالفات ال(86)، والبحث الطويل في صفوف الفقراء عن أمل ما لبقية العمر، عن شارع في دمشق غير مزدحم بنا، أو رصيف يتسع كل العاملين بعد الظهر، بأكتاف محنية، وأرجل مستعدة للفرار أمام شرطة المحافظة.

أما الذين تكرّشوا من بين ظهرائنا، وصار لديهم سيارات أقل قيمة من سيارات أسيادهم (البكوات، الباشاوات)، وصاروا يتحدّثون بلغتهم نفسها، عن المال، الاقتصاد المفتوح، النظريات الاقتصادية المتعالية على هموم الناس، سيصبحون ذات يوم أسياًداً دون ماض، لكنهم لن يستطيعوا النظر في عيوننا، لأننا وحدنا الذين نعرف من أين جاؤوا؟ إنه اقتصاد (البيك) وعرّابيه.. حين يستطيع البريق الليلي، أن ينسف من ذاكرتنا الوجد.. الفقر، ويصنع رجالاً كنا اعتقدنا أننا تخلصنا منهم منذ زمن، لكنهم يعودون إلينا، بلغة قديمة قاسية، وترحيب إفظاعي، وسلام برجوازي عفن، مع قافلة المهللين دون خجل من ذكرياتهم الأولى.

■ ■

بعد كل نضاله..

المواطن السوري على أبواب الجمعيات الخيرية

◀ **عبسي سيمس**

بعد تدني مستوى المعيشة، ووصولها إلى حدود الفاقة عند شريحة كبيرة من المجتمع السوري، وبعد أن تخلت الحكومة عن دورها في حماية الطبقة الأكثر فقراً في المجتمع، وتجاوزها لجميع خطوط الحماية، التي كانت خطوطا حمراء في يوم ما، لم يعد أمام الفقراء في مجتمعنا سوى اللجوء للجمعيات الخيرية، والوقوف في طوابير على أبوابها لاستجداء بعض الفتات عليها تسد رمقهم، وانتظار ما يتصدق به اتقياء الأغنياء على تلك الجمعيات التي توزع هذه الصدقات حسب معرفتها.

على أبواب الجمعيات الخيرية؟!

لقد كان المواطن السوري في السابق، وبالرغم من كل الأزمات التي مرت به، والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلد من الخارج، محصناً من فقر يصل حد الفاقة، فمهما كانت الحالة المادية للمواطن تسوء، كان بإمكانه أن يؤمن حاجاته الأساسية من مأكّل وملبس وتدفئة في الشتاء، وكان إذا مرض يعالج مجاناً، وهناك مثل شائع جداً يقول (ما حدا بينام بلا عشاء) وكان هذا المثل يعبر خير تعبير عن حالة المواطن الفقير المحصن في تلك الفترة، حيث كان مصدر حصانته السياسة العامة للحكومة والنظام، فالتعليم والصحة حقّ لكل مواطن يضمّنه له الدستور، والخبز والسلع الأساسية كانت تحدد سعرها الحكومة، بحيث لا يكون هناك فرق كبير بين سلة السلع الأساسية ودخل الفرد، صحيح أن المواطن كان يقف في طوابير على أبواب المؤسسات الاستهلاكية أيام الأزمات، ولكنه لم يكن يشعر بذل الاستجداء، لأنه يقف على باب مؤسسة حكومية، تقدم لجميع مواطنيها بالتساوي سلعا مدعومة بالرغم من الضغوطات التي تمارس عليها من الخارج. أما الآن وبعد أن انفردت حكومتنا بنهج اقتصادي لم يسبقها إليه أحد، (أسمته اقتصاد السوق الاجتماعي)، جعلت نفسها بموجب هذا النهج في حلّ من التزاماتها تجاه مواطنيها الفقراء، وأسلمت زمام أمورهم إلى فئة من الأثرياء يتحكمون بمصائرهم تحت اسم اقتصاد السوق (الشق الأول من نهجها الاقتصادي) كما أنها لم تنظم آليات اقتصادها السوقي بقوانين وتشريعات تجعل السلع خاضعة بشكل فعلي للعرض والطلب تحت ذريعة الشق الثاني من اقتصادها (الاجتماعي)، فبقيت الوكالات الحصرية، ولم تصدر تشريعات تنظم المنافسة، وصار التاجر القوي هو المتحكم الوحيد بالعرض، وبالتالي فالمواطن مرغم على الطلب بالسعر الذي يحدده التاجر كونه في معظم الأحيان الوكيل الحصري للسلة، هذا بالإضافة إلى المضي قدماً في خصخصة القطاعات التي كانت تقدم الخدمات المجانية للمواطنين، ومضاعفة الضرائب، وفرض مطاحر ضريبية لا مبرر لها على المواطن الفقير ولمجرد تحصيل مبالغ إضافية منه. أما أصحاب رؤوس الأموال فقد قدمت لهم الحكومة كل التسهيلات، والإعفاءات الضريبية، كما غضت الطرف عن تهريبهم من دفع التزاماتهم، ما أدى بالنتيجة إلى حدوث هوة كبيرة بين دخل المواطن وبين ما يجب أن يتفق لشراء احتياجاته الأساسية، وبالتالي وصول أعداد كبيرة من المواطنين إلى حدود العوز والفاقة، ما جعلهم مضطرين للاستجداء على أبواب الجمعيات الخيرية. طبعاً بالإضافة إلى ارتفاع معدل الجريمة وانتشار الدعارة كنتائج أولية لهذا النهج.

● من المعيب أن تقبل أية حكومة أن يصطف قسم كبير من شعبها على أبواب الجمعيات الخيرية.

● بعض الجمعيات لا تسجل إلا النساء اللواتي يخضعن لابتزاز القائمين عليها.

● بعض الجمعيات لا تسجل إلا النساء اللواتي يخضعن لابتزاز القائمين عليها.

● بعض الجمعيات لا تسجل إلا النساء اللواتي يخضعن لابتزاز القائمين عليها.

رضينا بالجمعيات الخيرية والجمعيات لم ترض بنا!

ضمن هذا الواقع المزري وانتشار الفساد في فواصل المؤسسات الرسمية الحكومية، تنتش الجمعيات الخيرية، التي يعمل قسم منها (وفق الضوابط الأخلاقية والدينية) على تأمين بعض من احتياجات المواطنين شديدي الفقر، بينما انغمس قسم آخر منها في دوامة الفساد المستشري وصارت جزءاً منه، وشرعت تلك الجمعيات تستغل حاجة الناس للمساعدة، وتستخدم معايير لا أخلاقية في طريقة تحديدها للمستحقين، فتعطي غير المستحق وتمنع عطاها عمن هو بحاجة إلى مساعدة.

شهادات مؤلة

السيدة (آ.ل) قالت: أنا متزوجة، وزوجي يشكو من إعاقة في رجله تمنعه من ممارسة العمل بشكل متواصل، إذ يعمل يوم ويعطل عن العمل خمسة أيام، وقد كنت أعمل كمستخدمة في البيوت، لنتمكن من دفع أجرة البيت وإعالة أطفالنا الثلاثة، ولكنني وأثناء عملي تعرضت لحادث سقوط، أصبت على إثره بعجز في رجلي، ولم أعد قادرة على متابعة عملي، فنصحتني إحدى جاراتي، بالتسجيل في إحدى الجمعيات في ريف دمشق، وفعلاً ذهبت للجمعية، فطلبوا مني بعض الأوراق من الشؤون الاجتماعية والعمل، ومن المختار، فذهبت إلى المختار الذي حاول أن يتحرش بي مستغلاً حاجتي مقابل إعطائي هذه الورقة، فتركته وذهبت إلى مختار آخر، ولكن ورغم حاجتي الماسة ووضعِي المزري لم يأت ممثلو الجمعية ليكشفوا على البيت الذي أسكنه، ولم يسجلوني في الجمعية، علماً أنني أعرف امرأة تمتلك بيتاً في منطقة لا بأس بها، وتمتلك سرفيساً يعمل على خط البرامكة. التضامن، ولديها أولاد شبان قادرون على العمل، ومع ذلك فهي مسجلة في ثلاث جمعيات تأخذ مخصصات منهم، وتبيعها للجيران أو لأصحاب محلات السمانة!

وتابعت: كنت أعتقد أن الجمعيات الخيرية في ريف دمشق هي جمعيات تقوم على أساس أخلاقي وديني وتتعامل مع الناس بإنسانية، ولكنني ومن خلال الجمعية التي حاولت التسجيل بها، وجدتهم لا يقيمون وزناً لأي عمل إنساني، فعملهم قائم على المحسوبيات والمعرفة الشخصية.

أما السيدة وجيهة صابمة فقد بينت أن زوجها فوزي الشوماني من سكان حي الميدان كان مسجلاً في جمعية باب مصلى، وكانت الجمعية تدفع له معونة شهرية قيمتها 500 ل.س بسبب سوء أوضاعهم المادية، وحينما توفي زوجها، بقيت أرملة لوحدها وعمرها الآن يفوق 70ل عاماً، وقد قطعت الجمعية المعونة عنها ..

وعن رأيها في الجمعيات الخيرية بينت أن هناك جمعيات تعمل بصدق، وهناك جمعيات تتعامل بقسوة مع الناس المحتاجين للمساعدة. وبينت أن إحدى الجمعيات تتعامل بطريقة إنسانية مع جميع الناس ولا تفرق بين محتاج وآخر، وأكدت أنها أجرت عمليتين تكفّلت هذه الجمعية بجميع تكاليفهما، إذ بلغت كلفة العملية الأولى 30 ألف ليرة سورية والثانية 140 ألف ليرة سورية، بالإضافة إلى أنهم يجرون العمليات للمحتاجين في أفضل المشا في ولدي أمهر الأطباء، وعندما يجدون شخصاً محتاجاً لعمل جراحي فإنهم يدفعون تكاليف علاجه مهما بلغت، وأضافت: لقد شاهدت أناساً أجروا عمليات عن طريق هذه الجمعية كلفتها أكثر من مليون ليرة، تكفلت الجمعية بدفعها بالكامل.

أما السيد وليد (أبو وائل) فقد بين أن هناك الكثير من عمليات النصب تتم باسم الجمعيات الخيرية، فهناك جمعيات خيرية ذات سمعة جيدة، ولكن بالمقابل هناك جمعيات تعمل بطرق احتيالية، مما يسيء إلى الجمعيات الأخرى، فبعض الجمعيات في ريف دمشق تسجل لأناس غير محتاجين كتتفيعية لهم إما لصلة قرابة أو معرفة بهم، أو أن تسجل لنساء مقابل استغلالهن جسدياً، كما أن بعض الجمعيات تعطي إيصالات لبعض النسوة أو الرجال الذين يقفون على الأرصفة وأبواب المساجد ويأخذون تبرعات من الناس مقابل نسب عالية مما يجمعونه تذهب لجيوبهم، وتابع أبو وائل: أنا رجل مقعد منذ خمس سنوات وليس لدي معيل سوى الله، وما يتصدق به علي الجيران، ومع هذا حاولت التسجيل في جمعية فرفضوا التسجيل لي بحجة أنني أملك بيتاً، علماً أن بيتي لا تتجاوز مساحته الـ50 متراً ولا تدخله الشمس، وقد اشتريته أيام كنت قادراً على العمل، فهل يجب أن أبيع بيتي حتى أحصل على معونة الجمعية؟

السيدة (وداد ق) قالت: أنا أرملة ولدي أربعة أولاد، وأعمل مع ابنتي الكبيرة داخل منزلنا بـ(شك الخرز على الكلابيات) فأنا أتعامل مع ورشة خياطة تجلب لي الطلبية إلى البيت مقابل مبلغ بسيط لا يكفي لإعالة أولادي، وقد سجلت في جمعية تعطيني 500ل.س شهرياً بالإضافة إلى مخصصات عينية من السكر والشاي... وهذه المعونة تساعدنا وتخفف عنا بعض أعباء الحياة الكثيرة.

تحقيق العدد

4 |تحقيق العدد



الجمعيات الكبرى

إحدى الجمعيات المركزية المعروفة تمولّ الناس الأكثر فقراً في الجمعيات الأخرى، فهي تجمع التبرعات العينية من مأكّل وملبس ودواء وتوزعها على الناس الذين ترشحهم الجمعيات الأخرى على أنهم الأكثر حاجة، كما أنها تقبل التبرعات من الأدوات المستعملة والألبسة المستعملة وكذلك الأدوية المستعملة، ولديها موظفون يقومون بفرز هذه التبرعات.. وفي شهر رمضان تتعامل الجمعية مع المطاعم الكبيرة فتأتي بما يزيد عن الولاثم الكبيرة وتقسمها إلى وجبات توزعها على الصائمين وقت الإفطار..

ولكن المطب الذي تقع فيه هذه الجمعية اعتمادهـا على مصداقية الجمعيات الأخرى التي ترشح لها الناس المحتاجين، فتقييم الناس الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة يأتي حسب ما تراه الجمعيات الأخرى، وليس وفق تقييم هذه الجمعية التي لا تسجل لأي شخص ما لم يكن مسجلاً أصلاً في جمعية أخرى.. ومرشحا لهذه الجمعية.

فالسيدة عائشة ق. قالت: لقد حاولت التسجيل في جمعية بببلا ولكنهم لم يسجلوني كوني من الميدان، فذهبت إلى الجمعية (الكبرى) فلم يستقبلوني لأنني غير مسجلة في جمعية أخرى، وأضافت أعرف امرأة تعمل في صالة أفراح براتب 14 ألف شهرياً ولديها بيت ملك وهي مكتفية مادياً ومع ذلك هي مسجلة في جمعية بببلا وتأخذ راتباً ومخصصات عينية من الجمعية. فما هو معيار الجمعيات أثناء تسجيلهم للناس؟

● مواطنة:

«أنا مستعدة للموت جوعاً على أن أستجدي أحداً حتى وإن كان جمعية خيرية».

ولدى سؤالنا عن وضعها المادي والمعيشي قالت: لدي بنت وحيدة يتيمـة الأب أعيش معها في بيت أجرته 5 آلاف ليرة سورية وأنا غير قادرة على العمل وأعيش مما تتقاضها ابنتي من عملها في ورشة الخياطة. وفي حال تزوجت ابنتي لن يبقى لدي أي معيل، ولا أدري كيف سأدبر أموري في ظل هذا الغلاء الفاحش.

أما السيدة (فاطمة ج) فقد قالت: أنا أرملة منذ 20 عاماً وأعمل في بيع بعض الإكسسوارات التي أدور بها على البيوت وليس لدي أولاد ولا معيل، ولكنني أعيش على ما أنتجه من عملي، الذي لم تعد لدي القدرة على القيام به بشكل دائم، فالمرض بدأ يدب في جسمي، ولكنني لم أفكر أبداً في التسجيل في أية جمعية، فأنا مستعدة للموت جوعاً على أن أستجدي أحداً حتى وإن كان جمعية خيرية، لأنني أسمع قصصاً كثيرة عن تلك الجمعيات وطريقة تعاملها مع الناس المحتاجين وخصوصاً النساء، فبعض الجمعيات لا تسجل إلا النساء اللواتي يخضعن لابتزاز القائمين عليها.

الجمعيات ليست هي الحلّ

مما لا شك فيه أن الجمعيات الخيرية هي هيئات اجتماعية تستطيع المساعدة على التخفيف من وطأة الحالة الاقتصادية التي وصلت إليها الطبقات الفقيرة في مجتمعنا، في حال كان القائمون على هذه الجمعيات أناساً أكفاء يمتلكون رادعاً إنسانياً وأخلاقياً قبل الرادع الديني، يمنهم من ابتزاز أصحاب الحاجة من المعدمين، ولكن بالتأكيد ليست هي الحل الأمثل للفقراء والمعوزين، فالمسؤولية هي مسؤولية الدولة والمؤسسات الرسمية المعنية أولاً وأخيراً، ومن المعيب أن تقبل أية حكومة أن يصطف قسم كبير من شعبها على أبواب الجمعيات الخيرية.. وباعتقادنا، أن الوقوف لأيام على أبواب المؤسسات الاستهلاكية، أفضل ألف مرة من استجداء صدقة من جمعيات يمولها البعض لغايات وطموحات مختلفة، خاصة إذا كان القائمون عليها من أصحاب النفوس المريضة.. فهل في نية الحكومة أن تحول شريحة كبيرة من المواطنين السوريين إلى متسولين، أم أن لها رأياً آخر في تبعات اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تحاول عبثاً أن تجعله جميلاً وهو في غاية القبح؟؟■ ■

أسطوانات الغاز الفاسدة..

فساد برائحة الدّم!

◀ جهاد أسعد محمد

لا يكاد يمر يوم إلا ونسمع قصصاً مؤلمة من شتى أنحاء البلاد عن حرائق أو انفجارات تسببت بها أسطوانات الغاز المنزلية، مؤدية في الحدود الدنيا إلى حروق خطيرة وحالات اختناق حادة وإصابات متنوعة، وقد تعدد ذلك في معظم الأحيان لتكون النتيجة أقسى وأكثر مأساوية.. ومما لا شك فيه أن الكثير من هذه الحوادث يقع بسبب الإهمال أو سوء الاستخدام أو قلة الانتباه والحذر، ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، ففي كثير من الحالات المثبتة، كان السبب الأساسي في وقوع الكارثة هو سوء أسطوانة الغاز نفسها، أو عدم صلاحية الصمام المركب عليها، وهذا يعيدنا إلى قصة فساد قديم ذات شقين، لم يجر تسليط الضوء عليها بالقدر الكافي، يرتبط شقها الأول بأسطوانات الغاز من نوع (ليكوي) السيئة الصيت التي ظلت (وربما مازال) تغزو البلاد بصورة غير شرعية لفترة طويلة عن طريق المهربين البريين والبحريين، وهذا الموضوع طالما أحدث بلبلة في شركة محروقات وأظهر جانباً واسعاً من الفساد المستشري فيها، أما الشق الثاني فيرتبط بموضوع صفقة الصمامات الفاسدة، الذي مازال بنتائج الكارثية التي وقعت فعلاً، والتي قد تقع، بفرض نفسه كواحد من أهم الأمثلة على استخفاف بعض المسؤولين بحياة المواطنين وسلامتهم..

فساد مع سبق الإصرار في إدارة «محروقات»

من المعروف أن السوق السورية راحت تعاني من نقص حاد في أعداد أسطوانات الغاز المنزلية مع مطلع الألفية الثالثة، وذلك مع تنامي الطلب عليها بسبب التزايد الطبيعي للسكان، وهو ما لم يكن بإمكان «شركة محروقات» ومن خلفها وزارة النفط استشرافه أو إيجاد حلول له!!، الأمر الذي أدى إلى تصدي المهربين الكبار لهذه المهمة، فقاموا بإدخال هذه السلعة المربحة عبر الحدود بطرق غير نظامية وبأعداد تتناسب مع حجم الطلب، لا غير مباشرين بكون الأسطوانات المهربة (ليكوي)، لا تتناسب مع المواصفات القياسية السورية، وبالتالي نتج عن كل هذه الفوضى انتشار كبير لأسطوانات غاز فاسدة في المحافظات السورية كافة، وسرعان ما راحت تسبب بحوادث دموية مؤسفة تضررت منها أسر بكاملها، وهنا تفتقت بذهن مدير عام محروقات عبد الله الخطاب فكرة عبقرية يستحق عليها جائزة نوبل!!



فقد قام المدير المذكور مشكوراً بسحب الأسطوانات الفاسدة من الأسواق من أجل صهرها في معمل حديد حماه، وأصدر قراراً بمنع تداولها محلياً، لكنه، وهنا المفاجأة، ما لبث أن عاد وقرر عرضها للبيع بشرط ألا يقوم المشتري بطرحها مجدداً في الأسواق السورية، وبعد أن اشترى أحد المتعهدين كمية كبيرة من هذه الأسطوانات حدث خلاف بينه وبين بعض المدراء في الشركة، فقام المدير العام بتشكيل لجنة جديدة لبيع الأسطوانات الباقية عن طريق مزايمة ثانية، وذلك بموجب قرار رقم/1589/ تاريخ 2004/4/25، أما الكمية التي بيعت فلا أحد يعرف مصيرها.. أو كيف تصرف بها من اشتراها..

في المزايدة الثانية انتبه بعض الموظفين الشرقاء في لجنة دراسة العروض لخلل صارخ، ففرقلوا إتمام هذه المزايدة انطلافاً من أسباب قانونية، إذ توقفوا عند نقطة هامة وهي عدم وجود شهادة منشأ لهذه الأسطوانات، فهي مهربة أصلاً، وبالتالي لا يمكن للمشتري تصديرها، وخمنوا أن من سيشتريها، لن يكون أمامه من سبيل سوى بيعها في السوق المحلية خصوصاً أنها رخيصة جداً، وهكذا أفسدوا (الطبخة) على المدير، (الذي أخذ لاحقاً ينظر إليهم ويعاملهم كعداء وأصبحوا عرضة دائمة لتعسفه)، لكنه وأمام حججهم القوية، اضطر أن يصدر قراره رقم/122/ بصفته رئيساً للجنة الإدارية، بتبرير إفشال المزايدة، ولكنه ادعى أن سبب الفشل هو (ورود عرض وحيد مقبول)، بينما الحقيقة هي ورود ثلاثة عروض وفق محضر اللجنة، وهذا التبرير يشكل جريمة تزوير واضحة في أوراق رسمية، ولعل سبب لجوئه لهذا الادعاء هو التغطية على الأموال العامة التي أهدرت على هذه المزايدة من إعلانات ومكافآت لأعضاء اللجان

وغيرها... والتي يشكل صرفها جنحة وفق قانون العقوبات الاقتصادية..

صمامات فاسدة

في قضية ثانية، قام مدير عام محروقات باستيراد صمامات غاز صينية فاسدة وذلك قبل فصل شركة الغاز عن محروقات، وأوعز بتركيبها على الأسطوانات رغم أنها تشكل خطورة كبيرة على حياة المواطنين، وللأسف فإن هذه الصمامات موجودة قيد الخدمة حتى الآن، ومازالت تُركّب على الأسطوانات الحديثة التي يتداولها الناس، وجميع موزعي الغاز في سورية يعرفونها جيداً.. ويحذرونها!

ولن يهمه الأمر نقول: إن الثبوتيات المتعلقة بهذا الموضوع موجودة في شركة توزيع الغاز بعدرا إضافة لشركة «محروقات» وإذا كان هناك من يريد متابعة الموضوع في الجهات المعنية ومحاسبة المسؤولين عن هذا الاستخفاف بحياة المواطنين.. فليشمر عن ساعديه..

...وليس آخرأ

بالرغم من أن سحبها من الأسواق ليس أمراً صعباً.. وبالرغم من كل أخطارها المحتملة على الناس أولاً، وعلى الاقتصاد الوطني ثانياً، مازال الأسواق المحلية تعج بأعداد كبيرة من الأسطوانات الرديئة، التي يبدو أنها عادت مرة أخرى لتغزو سورية من بعض دول الجوار (تركيا ولبنان تحديداً)، خصوصاً مع عودة أزمة الطلب للتمامي مجدداً، وارتفاع أسعار الأسطوانات النظامية وندرتها، فهل يبقى مصير الناس بأيدي الفاسدين، وتبقى سلامتهم وطمأنينتهم تحت رحمة قبيلة موقوتة تشاركهم منازلهم.. لا أحد يعلم متى تنفجر؟؟

mjihad@kassioun.org

مزاد علني.. أم «أوكازيون»

للسيّارات الحكومية؟

◀ علي نمر

يبدو أن الحكومة مازالت تغذ السير في نهجها «السوق الاجتماعي الحكيم» المعتمد على منطق الصدمات المباشرة، فهي مازالت تقوم بإعطاء المواطن إبراً مخدرة قبل إصدار أي قرار أو تعميم، وما إن يصبح أمراً واقعاً ونافذاً، حتى توجه له صفعات متتالية.. صفعة وراء أخرى.. مناسبة ما نقوله هو ما يدور حالياً في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بخصوص الإعلان عن مزايدة علنية لبيع عدد كبير من السيارات الحكومية التي تعد بالآلاف، إذ يشوبه الكثير من الشك والأسئلة..

قرار البيع أصدرته اللجنة الوزارية التي تألفت من وزير المالية، والنفط، والنقل، ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، وأمين عام مجلس الوزراء، التي توصلت في النهاية إلى إعطاء أرقام كبيرة للسيارات الفائضة عن حاجة واستخدام القطاعات المختلفة للدولة، تحت حجة تنظيم استخدام وتوزيع هذه السيارات، ولكن القرار لاقى الكثير من الاستهجان والجدل، وأطلق الكثير من التساؤلات حول الجدوى من اتخاذه، بوجود الاستثناءات المزاجية والواسطوية، فقد تذرّع مصدره بالحد من السيارات الحكومية المتواجدة في مركز المدينة مما يسبب إرباكاً وأزمة مرورية خانقة في ساعات الذروة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التخفيف من الهدر الذي قدره وزير النقل بأكثر من /8/ مليارات ليرة.. لكن للأسف لن يتم تعويض هذه الخسائر، لأن اللجنة الوزارية اقترحت عدة نقاط قد تكلف الحكومة أكثر من ذلك بكثير، وخاصة فيما يتعلق بحساب أبعد نقطة عن دوائر العمل عن طريق عداد السيارات (الأجرة)، أو ما يتعلق بمنح تعويض، والمسمى نفقات، والمقدر بحدود /6/ ألف ليرة شهرياً، أو منح كل مدير قرضاً دون فائدة بمبلغ 500 ألف ليرة لشراء سيارة (تشجيع تجار السيارات بعينه) على أن يسدد خلال فترة خمس سنوات على أقل تقدير.

وبينت مصادر مطلعة في الوزارة أن اللجنة أكدت وجود أكثر من /17/ ألف سيارة فاخرة من جميع الأنواع، وأكثر من /12/ ألف سيارة بيك آب. وبحسبة بسيطة فإن تكلفة وصول أي من هؤلاء المدراء إلى عمله تصل إلى /300/ ليرة وأكثر، أي زيادة عما كان يصرفه من بنزين السيارة بكثير، اللهم إلا إذا كانت الحكومة بصدد رفع سعر لتر البنزين إلى /50/ ليرة تماشياً مع سعيها لرفع الدعم وإدلال المواطن وإفقاره بشكل دائم؟!

إن وضع تلك السيارات في المزاد العلني يعني خروج المواطن والموظف الدرويش خالي الوفاض من كل العملية، وسيطرة الماسمسة والتجار والطغف المالية على المزاد، وذلك بالاستفادة من الماركات العالمية وتجديدها ثم بيعها بمراكزهم بالسعر الذي يريدهونه وتحويل الباقي إلى معامل الحديد حفاظاً على تجارثهم من أي دخيل.

أما كان بإمكان الحكومة للحفاظ على ماتبقى من ماء وجهها بيع تلك السيارات للمخصصين بها وفق شروط معينة تحددها هي؟

هذا بالضبط ما دعا إليه رئيس نقابة عمال المصارف والتأمين حسام منصور قيادته النقابية في الاتحاد العام لنقابات العمال طالباً منها التدخل لدى الجهات الوصائية لاعتماد صيغة محددة حول القرار الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء في 2007/8/23، والمتضمن توجيه جهات القطاع العام بإعادة توزيع السيارات الحكومية المخصصة لأصحاب المناصب وفق ماورد في المادة الأولى منه، على أن تستبدل السيارات الحكومية التي سئنة صنعها 1985 وما قبل عن طريق بيعها وفقاً لأنظمة العقود.. مشيراً إلى ضرورة إتاحة الفرصة للعمال ذوي الدخل المحدود لاقتناء سيارة من تلك السيارات بالتسسيط والسعر المناسب..

وشدد منصور على ضرورة تقويت الفرصة على أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون بطرقهم المختلفة على المزايدات للمحافظة على الأسعار الرائجة.

إن تصريح رئيس نقابة المصارف والتأمين يأتي في صلب المسؤوليات المنوطة باتحاد العمال في الدفاع عن الطبقة العاملة ومكتسباتها التي حققتها تاريخياً بنضالها وسواعد عمالها، حيث أكد لقاسيون أن النقابات ستظل تدافع عن حق عمالها في العمل والعيش بحياة سعيدة ضد حفنة من التجار الذين يبلعون الأخضر واليابس. إن المزاد يجهز في مكان ما على نار (ساخنة) إلى حين أخذ الإبر المهدئة فمغولها فيمرر القرار كما مرّر قبله الكثير من القرارات على حساب كرامة الوطن والمواطن.. فهل من مغيث؟..

ali@kassioun.org

«تحت يافطة التّجميل».. بين ردين!

مشكلة عائلية في طريقها للحل..

وصلت إلى قاسيون الرسالة التوضيحية التالية:

«إلى جريدة الوطن والمواطن قاسيون:

ورد في العدد /339/ مقال تحت عنوان الشرطة وقطاع الطرق يحكي فيه الكاتب عن حدث في قرية التونية بالغاب (محافظة حماة).. وهنا أريد التوضيح التالي:

إن ما حدث هو خلاف عائلي بين عائلتين، وليس عائداً من قريب أو بعيد إلى قطاع الطرق،

فقد حدث شجار بين عائلتين تسبب بعدة إصابات، منها أن أحدهم أصيب بطلق ناري وكانت إصابته خطيرة، ثم على إثرها تهجير عدد من أبناء العائلة الأخرى.

وبعد أكثر من عام وقع شجار آخر في قرية مجاورة (قرية الشريعة) بين شبان من العائلتين. أصيب شاب آخر من العائلة نفسها بطلق ناري آخر، حدث على إثرها مهاجمة شبان من أقرباء المصاب بعض بيوت العائلة الأخرى . وحدثت بعض التجاوزات. وأريد هنا أن أوضح بعض النقاط التالية:

العائلتان معروف عنهما أن لهما باعاً طويلاً بالعمل السياسي، ولكن عندما ابتعدت الأحزاب عن المجتمع ابتعد شبان العائلتين عن السياسة، مما أفسح المجال للخلافات العائلية.

إن بعض الفاسدين داخل جهاز الدولة ماطلوا كثيراً بحل الخلاف بينهما، بل يمكن القول إنهم كانوا يصبون الزيت على النار ويقبضون الأتاوات من الجهتين، فكلما زادت مدة الخلاف زادت فائدتهم، رغم أن المطلوب كان هو الإسراع في الحل.

الآن وقد مضى على بداية المشكلة أكثر من عام ونصف. تم تشكيل لجنة للحل مؤلفة من عضوين من المكتب التنفيذي لمحافظة حماة ممثلين للسيد محافظ حماه، بالإضافة لبعض رجال الدين، وبعض الوجهاء في المنطقة، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات لهذا الغرض، والمشكلة في طريقها إلى الحل.

فلتبقَ قاسيون الجريدة شامخة كشموخ قاسيون الجبل... وشكراً لكم»..

■ مصطفى إبراهيم

وصل إلى قاسيون ردّان على مقال «تحت يافطة التّجميل» المنشور في قاسيون/

العدد (339)، الأول من محافظ حماة عبد الرزاق القطيني، والثاني من «لجنة المالكين في منطقة بركان»، نوردهما على التوالي..

السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون

إشارة لما نشر بجريدتكم في عددها 339 تاريخ 2008/1/19 تحت عنوان: يافطة التّجميل..توترينذر بعواقب وخيمة في غياب الجهات الوصائية... نحيطكم علماً بالآتي:

بتاريخ 2007/10/9 قام وفد مؤلف من عشرين شخصاً بمراجعة المحافظة بخصوص الاعتراض على أعمال التّجميل وإزالة الشيوخ في المنطقة العقارية(بركان).

وعلى الفور استدعى محافظ حماة كلاً من مدير المصالح العقارية بحماة والقاضي العقاري رئيس لجنة التّجميل وإزالة الشيوخ في المنطقة العقارية بركان إلى اجتماع ضمهم مع الإخوة المواطنين في قاعة اجتماعات المحافظة بعد أن تم استقبالهم بحفاوة والاستماع لأرائهم وطلباتهم باهتمام.

وقد طلب المحافظ من مدير المصالح العقارية والقاضي العقاري الاهتمام الكامل بمطالب هؤلاء المواطنين وتدوينها ومناقشتها وعرضها عليه لأخذ القرار اللازم بخصوصها .

وخلال الاجتماع قدم القاضي العقاري للمجتمعين فكرة واضحة عن أعمال التّجميل وكيف تمت والمراحل التي قطعتها... استمع بعدها إلى شكوى كل مواطن ومشكلته على حدة، وكانت بمعظمها تدور حول نقص المساحة أو إزاحة الطريق... فوجههم إلى ضرورة تقديم الاعتراضات.

كانت أغلب الاعتراضات إجرائية يمكن حلها، وهذا ما قامت به اللجنة المذكورة أعلاه ولم يتبق حتى تاريخه سوى عدة اعتراضات.

هناك عدد قليل طالب بإعادة التصنيف علماً أن التصنيف المعتمد هو تصنيف زراعي وفق المرسوم



166 لعام 1967، وقد اعتمد هذا التصنيف بموجب اتفاقية ممثلي المالكين وفق البند الأول منها . ويعتبر هذا التصنيف جزءاً لا يتجزأ من أعمال الإفراز والتّجميل وتجري عمليات حسم القيمة وفق التصنيف الذي تم إنجازه في 2000/3/1 الموقعة أصولاً.

وقد خرج المشتكون من الجلسة راضين ومقتنعين.. ومنذ تاريخ الاجتماع وحتى الآن فإن الأمور تسير بشكل جيد .

وأما ماورد من ملاحظات فإليكم التوضيح الآتي: تمت أعمال التّجميل وإزالة الشيوخ وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 166 لعام 1967 المعدل والناظم لأعمال التّجميل وإزالة الشيوخ.

عمليات التوزيع تمت استناداً لقيود السجل العقاري التي تعتبر قيوداً ذات «حجيّة» مطلقة وفق القانون النافذ.

لم يجر أي تعديل على أملاك الدولة وخصصت أملاك الدولة بعقارات مستقلة بقدر حصصها في السجل العقاري.

ورد في الشكوى اسم المالك محمد إسماعيل الحموي، وهو غير مالك.

■ محافظ حماة عبد الرزاق القطيني◀

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم..

إشارة إلى ما نشر في جريدتكم بالعد /339/ بتاريخ 2008/1/19 بعنوان «تحت يافطة التّجميل»، للصحفي نزار عادلة، نوضح مايلى:

الموضوع المنشور في جريدتكم، ليس جديداً، وقد نشره المذكور بعنوانين وبأوقات مختلفة. فقد نُشر في جريدة«بورصات وأسواق»، تحت اسم:«بركان سلمية، من يخمد اللهب» متعمداً كتابة هذا العنوان الناري اللافت للنظر. وقد تم الرد في ذلك الحين، وإيضاح كل النقاط التي أثارها، في ضوء الوقائع والأنظمة والقوانين.

وإن ردنا على هذا المقال، لا يختلف عن سابق ردنا، (فهو مخالف للواقع وعار عن الصحة، ويفتقد إلى المهنية والموضوعية والمصداقية، للأسباب التالية:

. ليس هناك من ذكره الكاتب على أنه محمد إسماعيل الحموي، وعمره ثمانون عاماً ..

.العقارات المفرزة لا علاقة لها بالأعمال، وقد دخلت فقط لإجراء عمليات الحسم عليها، عملاً بالقرار 15 الصادر عن المديرية العامة للمصالح العقارية، ولم يتم إدخال أي مالك عليها . وقد دخلت كوسيط حسابي فقط.

.من سموا أنفسهم متضررين هم في الواقع يطلبون ما ليس لهم، والعبرة للقيود العقارية، وليس لوضع اليد، لأن العقارات المسجلة، لا تُكسب واضع اليد أولوية، وإلا لما كان للقيود العقارية أية مصداقية. وقد استفاد أناس لهم ملكية كانت بيد غيرهم.

.تم شق شبكة الطرق، وقسمت على الجميع بنسبة أسهمهم، وكذلك بين حدود العقار 886 والعقارات المفرزة.

. تم فرز العقار البالغة مساحته 28000 دونماً، ووزع وفق التصنيف المعتمد، إلى 2296 عقاراً، مراعيأ حق الجميع، وتم زرع أحجار مساحية عددها 5700 حجراً، واستغرق ذلك وقتاً وجهداً كبيرين، وإن من سموا أنفسهم «متضررين»، عددهم لا يتجاوز العشرين شخصاً، بينما هناك بالمقابل ألف وثلاثمائة مواطناً، مستفيدون مما يحقق المصلحة العامة.

. إذا كانت هناك قطع صغيرة وتجزئة في بعض المقاسم، فهذا بسبب الوفاة، وحلول الورثة محل مورثهم، وهذا راجع لقانون الإرث وانتقال الأموال، وليس بسبب اللجنة التي بذلت الجهود مع السيد القاضي العقاري، ومديرية المصالح العقارية في دمشق وحماة.

كل الشكر لمن ساهموا وشاركوا في حل هذه المشكلة الكبيرة، على جهودهم المخلصة.

■ لجنة المالكين في منطقة بركان

الكلاب تعضّ..

والمواطن هو الضحية

أحد المواطنين في ناحية الدرياسية روى لنا قصته مع الجهات الرسمية صاحبة العلاقة، بعد أن عض أحد الكلاب الشاردة زوجته، والتي تكشف عن مدى الاستهتار بقضايا المواطن: « تعرضت زوجتي إلى عضه كلب شارد قبل فترة، وعلى الفور بادرت لإسعافها إلى مشفى الحسكة، كما يتطلب الأمر، وفي مشفى الحسكة قالوا:«لا توجد أدوية مخصصة لعلاج الكلب، وأحالوني إلى مشفى ابن سينا في الشام، وذهبت إلى دمشق على وجه السرعة خوفاً من المضاعفات التي تؤدي إلى الموت، إذا لم يأخذ المصاب المضادات اللازمة. وصلت إلى مشفى ابن سينا الساعة السادسة صباحاً، وبعد أن أيقظت المناوب من النوم، قال: من أين أنت؟ قلت: من محافظة الحسكة، قال:«عد من حيث أتيت، لا تتوفر عندنا المضادات اللازمة لحالة زوجتك».بعد ذلك استطلعت الوصول، بواسطة أولاد الحلال، إلى معاون وزير الصحة، الذي قال:«أخبر مدير المشفى كي يتصل معي». وفي اليوم التالي اتصل مدير المشفى بمعاون الوزير وقال له إن الأدوية اللازمة لمثل هذه الحالة غير متوفرة، قالوا لي:«دبر حالك من لبنان» وعند السؤال تبين إن ثمن الحقنة في لبنان حوالي ٣٠٠٠٠ ل.س. مع العلم إن كل مصاب يلزمه حد أدنى ٥ حقنات، فعدت إلى القامشلي بعد أن فهمت إن الأدوية يمكن الحصول عليها من تركيا، وعند الاتصال مع المشافي التركية طلبوا مني تصريحاً بعدم توفر الأدوية عندنا، فرفض مشفى القامشلي إعطائي التصريح. وبعد جهود مريرة، ومحاولات كثيرة، استطعت الحصول علي خمس حقنات، بالطرق المتتوية المعروفة طبعاً، وبسعر ١٥٠٠٠ ل.س. للحقنة الواحدة.

الأسوأ من كل ذلك، أيها القارئ الكريم، أن بعض أبناء مدينة الدرياسية، راجعوا البلدية وطلبوا منها التخلص من الكلاب الشاردة، التي تهدد حياة المواطنين، وتصول وتجول في شوارع المدينة، فكان رد البلدية:«لا توجد لدينا طلاقات». مع العلم أن قصة المواطن ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة، وسيبقى المواطنون تحت خطر تهديد الكلاب الشاردة، وخطر إهمال المسؤولين!!

■ **الدرياسية: مراسل «قاسيون»**

أية تنمية تحتاجها المنطقة الشرقية؟

في(3.2)آذار القادم سينعقد فيدير الزور مؤتمر الاستثمار للمنطقة الشرقية (دير الزور- الحسكة - الرقة)، يحضره رجال أعمال ومستثمرون، محليون وعرب وأجانب لدراسة أكثر من مائة مشروع استثماري بقيمة تقديرية تبلغ (67) مليار ل.س، في مجال السياحة والزراعة والصناعة والعمران والتجارة والخدمات. وقد وضعت أمام المستثمرين كل التسهيلات والتطمينات، ومنها تذليل الروتين العالق فيدوائر الدولة. إن المغريات الاقتصادية للاستثمار في المنطقة الشرقية واسعة وكثيرة، لكنها المنطقة الأوفر بمواردها المائية وثرواتها الطبيعية، فهي تمثل 40٪ من مساحة البلاد، وفيها نسبة عالية من الأراضي الزراعية والمراعي والأحراج والغابات، وتسهم بقدر كبير من الإنتاج الحيواني، كما تشكل الموارد المائية فيها 57 ٪ من إجمالي موارد البلاد، وفيها النفط والغاز والكهرباء ومناجم الملح ومواد البناء وغيرها. يبلغ عدد سكانها /17 ٪ من إجمالي السكان في البلاد، وللاأسف بينهم نسبة عالية من الفقراء والمهمشين الذين ينطبق عليهم قول الشاعر:

كالعيس في الببءاء يقتلها الظما

والماء فوق ظهرها محمول فمن يصدق أن منطقة كهذه غنية وفقيرة في أن واحد، وتمتلى بالتناقضات والمشاكل الحياتية، فالحصول على رغيف الخبز الناضج ليس يسيراً، ومياه الشرب ملوثة غير صالحة، والطرقات والشوارع محضرة، ملأى بالأوحال والأتربة، والتيار الكهربائي في حالة انقطاع مستمر في أوج الحاجة، والمستشفيات الحكومية غير نظيفة وغير مؤهلة لاستقبال المرضى وتوفير المستلزمات الطبية، والمنطقة متروكة لعبت التجار والسماسرة والفاستدين.

منذ أكثر من عام زار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري محافظة دير الزور، وقام بجولة استطلاعية على بعض المناطق، والتقى خلالها بالأهالي، وبشرهم بمستقبل واعد، بالانفتاح على الاستثمار الرأسمالي وتدوير عجلة التنمية في المنطقة، وتأمين فرص عمل للمواطنين، وردم هوة الفقر والبطالة.

واليوم، يتابع رئيس هيئة تخطيط الدولة تيسير الرداوي ما بشر به السيد عبد الله الرداوي بالجنة الموعودة على يد الاستثمار الرأسمالي، وهو شبه مقيم بدير الزور يحضر لعقد المؤتمر لدراسة المشاريع الاستثمارية المطروحة، والتعاقد عليها مع الحكومة.

والجهات الحكومية المعنية بعقد المؤتمر جادة بتلميع صورة الاستثمار الرأسمالي، على أنه سيجلب حياة الرفاه والازدهار

◀ يوسف البني

إنهم دائماً يحاولون وضع غشاوة ملونة على عيوننا لتزيين تصرفاتهم ومشاريعهم الليبرالية، فيبعد إطلاق شعاراتهم البراقة ومنطلقاتهم النظرية، يعملون في الخفاء، للمتاجرة بقوت العباد وخيرات البلاد، والمكاسب التي حققها هذا الشعب، خلال عقود من النضال والصبر والمعاناة، فقد أوهمنا هذا الفريق الاقتصادي وفي أكثر من مناسبة على لسان النائب الاقتصادي عبد الله الدردري. أن «لا خصخصة للقطاع العام ولا تسريح تعسفي للعمال، ونعم للاستثمار وتطوير أداء هذا القطاع الهام، وجذب استثمارات القطاع الخاص والتشاركية مع أبناء المجتمع كافة». وكان قد أكد قبلاًأن«مؤشرات تنفيذ مضامين الخطة الخمسية التاسعة، تؤكد قدرة الحكومة السورية على تنفيذ برامج وخطط الخطة الخمسية العاشرة بنجاح، شريطة تعاون جميع شرائح المجتمع، لأن الخطة خطة مجتمع، وليست خطة حكومة».

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يسعون بخطى حثيثة للقضاء على القطاع العام وقتله، بطرح شركاته الربحية تحديداً، للخصخصة والاستثمار الأجنبي، فمن المتاجرة ببوابات الوطن، المطلة على البحر المتوسط، والتي هي المنفذ الأساسي لسورية، لعبور بضائع الترانزيت الواردة من أوربا إلى الشرق الأوسط ودول الخليج، إلى المنشآت الإستراتيجية الصناعية كشركات الأسمنت العامة التي تم وضع آخرها، وهي شركة أسمنت طرطوس، على طاولة الخصخصة والاستثمار، هذه الشركات التي تبلغ أرباحها السنوية ملياراً ونصف المليار ليرة سورية، بدعوى تأهيلها وزيادة إنتاجيتها، كي تتمكن من سد حاجة السوق من مادة الأسمنت التي تقدر ب 7 مليون طن سنوياً، في حين أن الإنتاج الحالي هو بحدود /5/ مليون طن.

. الفائدة فقط للمستثمر:

وقد تم إعداد دفتر الشروط الخاصة والفنية لإعادة تأهيل استثمار شركات الإسمنت بحيث يكون مقبولاً للمستثمرين الأجانب، حتى لو كان متناقضاً مع الغاية الأساسية، التي تهدف إلى التطوير والتأهيل وزيادة الإنتاج. مع مراعاة مصالحهم الخاصة بممارسة أساليب الفساد والاستغلال، وسرقة القطاع العام، فكان من بين الشروط أن مدة العقد هي 15 سنة، وبالتأكيد هذه فترة طويلة سيحقق المستثمر خلالها أرباحاً



لشعبنا، وما يجري في هذا السباق يجعلنا نتساءل عن سر هذا الحماس الشديد عند الحكومة للانفتاح على الاستثمار الرأسمالي من أوسع أبوابه في المنطقة الشرقية؟ وهل هذا الحماس لتشجيع الاستثمار الرأسمالي جاء خالصاً لوجه الله، هدفه رفع وتيرة النمو وتحسين المستوى المعاشي لسكان المنطقة الشرقية، أم وراء الأكمة ما وراءها؟ وأين تقف هذه المحاولات التتموية من الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق؟ وأين هي من فخ العولة الذي يدفع للامركز؟ أهذا يعني جعل بلادنا فريسة لقوى السوق التي تسيرها الرأسمالية المتوحشة لمزيد من النهب لثروات البلدان الأخرى واستنزاف دماء شعوبها؟

يعتبر بعض المحللين السياسيين أن المنطقة الشرقية هي إحدى بؤر التوتر القابلة للانفجار في أية لحظة بسبب معاناة سكانها الشديدة من الفقر والتهميش والتلوث البيئي والشحن الطائفي والعرقي والعشائري، فالوضع خطير ويجب الإسراع لمعالجة أسباب نشوئه، بدءاً من حل مشكلة الإحصاء، في الجزيرة عام 1962 وإعادة الهوية للأكراد السوريين، وتطبيق تنمية مستدامة في المنطقة تضمن بشكل متوازن أسباب الحياة لكل الأجيال، وتوفير الأموال اللازمة لها من مرجعيات وطنية، بضرب مواقع النهب والفساد، ومنع الهدر في دوائر الدولة، وضبط النهرب الضريبي، وإصلاح قطاع الدولة الاقتصادي، وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين.

أما أن يذهب أنصار شعار (الاستثمار قاطرة النمو) إلى حلول مشكوك بأمرها لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على الاستثمار الرأسمالي، فهم كمن يصب الزيت على النار، أو كأنهم يؤذن رسالة تبدأ أو تنتهي بربط اقتصادنا الوطني بعجلة الرأسمالية المتوحشة.

■ **حسين الشيخ**

شركة أسمنت طرطوس .. حلقة في مسلسل الخصخصة



طائلة، وفي نهايتها سيسلم المعمل مستهلكاً، غير ذي كفاءة إنتاجية عالية، لأن نسبة الاهتلاك السنوي للآلات تقدر ب 10 ٪، أي خلال 15 سنة ستكون بمعدل 150 ٪، وكانت الحكومة سابقاً قد رفضت عرضاً تركياً لتطوير شركة أسمنت عدرا، بكلفة أقل على الدولة من العرض الأخير، فقد كانت مدة العقد 10 سنوات، وتتعهد الشركة التركية بزيادة الإنتاجية من 800 طن، إلى 2000 طن يومياً، أي بمعدل زيادة قدره 150 ٪، مع احتفاظ الدولة بحصتها السابقة 800 طن، مضافاً إليها نسبة 40 ٪ من الزيادة، دون أن تترتب عليها أية تكاليف.

كما يحاول دفتر الشروط إيهامنا بضمان مصير العمال الموجودين في شركات الأسمنت حيث ينص على«حفظ الشركة المستثمرة لحقوق ومزايا العمال المحليين بالكامل وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها». وهذا ليس أكثر من حيلة للتغريب بالعمال وجعلهم يقبلون بالأمر الواقع لطرح الشركة للاستثمار الخارجي، علماً أن إحدى مواد العقد تنص بشكل صريح، على تشميل الاستثمار بأحكام قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، وبموجب هذه المادة يكون المستثمر الأجنبي غير ملزم بقانون العمل 49 لعام 1962 الذي يحمي العامل من التسريح، وغير ملزم بل ومغفياً من تسجيل العمال لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

. مزايا إضافية وخدمات مجانية:

إضافة إلى ذلك فقد قامت لجنة دعم مشاريع الأسمنت الخاصة بتقديم مزايا إضافية للمستثمرين، كتخفيض إيجار الأراضي من 2000 ل.س. إلى 100

ل.س للدونم الواحد، وقابلية تمديد فترة العقد بما يتناسب مع مصلحة المستثمر، وقيام الدولة بتأمين البنى التحتية لأماكن تجمع العمال، وإمكانية تقديم قروض للمستثمرين، أي أنهم سيستثمرون بالمال العام، فلو قدمت هذه المزايا للقطاع العام، لكنا وفرنا على أنفسنا اتباع أساليب ملتوية بإيجاد الحلول الوقتية والقسرية، ولكنا امتلكتنا إستراتيجية صناعية هامة، كانت ستترفد خزانة الدولة بمليارات إضافية من الليرات السورية، والجدير بالذكر هنا، أن الدراسات العلمية، أشارت إلى وجود احتياطي كبير من المواد الأولية، يكفي لإنتاج 20 مليون طن سنوياً، لمدة لا تقل عن 200 سنة.

فإلى أين يسير بنا هذا الفريق الاقتصادي الليبرالي؟! الساعي إلى تدمير الاقتصاد الوطني وتسليمه إلى غرباء يتحكمون بمصيرنا، بما يلائم مصالحهم الشخصية، ويحقق لهم أرباحاً فاحشة، على حساب قوتنا ولقمة عيشنا ودخلنا الوطني، وكان النائب الاقتصادي قد صرح عن نية الحكومة بتحرير سعر مادة الأسمنت، مع نية التدخل الإيجابي في ضبط سعرها بالسوق، وترك الحرية للمؤسسة العامة للأسمنت في تحديد الأسعار وفق آليات السوق.

من هنا نتأكد أنه في حال الإقدام على هذه الخطوة، فإن أسعار الإسمنت ستتضاعف، ولن يستفيد من هذا إلا المستثمر الأجنبي، الذي كسب في المحصلة، سوفاً محلية وإقليمية واسعة، بأسعار سيحدها هو بنفسه، وسيكون مغفياً من جميع الضرائب والرسوم والالتزامات تجاه العمال، أو الاقتصاد الوطني.

إن من واجب الشرفاء، أن يأخذوا على عاتقهم، صد الهجمة الليبرالية، ورفع الصوت عالياً،

● إن مصلحة الوطن والمواطن تقتضي تطوير منشآت القطاع العام لزيادة وتحسين إنتاجيتها وليس تسليمها للقطاع الخاص.

لرفض كل ممارسات هذا الفريق بالخصخصة وطرح الشركات الرباحة للاستثمار، والتركيز بدلاً من ذلك على إصلاح القطاع العام وتطهيره من الفاسدين، وجعله يعمل وفق أسس اقتصادية قويمه، وهذا ما نصت عليه المادة 14 من الدستور، التي تشدد على«ملكية الشعب للثروات الباطنية والمرافق والمؤسسات المؤممة أو التي تقيمها الدولة، وتقوم الدولة بموجب هذه المادة باستثمار هذه الشركات بنفسها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب».

وقد أكد عمال شركة أسمنت طرطوس علي حسمهم الوطني وانتماهم الطبقي بالوقوف ورص الصفوف مع تنظيمهم النقابي، واتحاد عمال طرطوس، والاتحاد العام للعمال، الذي أعلن موقفه الواضح والصريح في كتاب موقع من أمين الشؤون الاقتصادية ورئيس الاتحاد العام للعمال للاعتراض على طرح شركة إسمنت طرطوس للخصخصة والاستثمار، والذي يعتبر غارة من الغارات المتلاحقة من الفريق الاقتصادي على منشاتهم ومكتسباتهم.

نعم، لا يجوز للحكومة الإقدام على هكذا ممارسات لأنها خارج إطار صلاحياتها، فهي مؤتمنة فقط على أموال الشعب، وقد أقسمت على ذلك، وعليها احترام الدستور، ولكنها بممارساتها هذه خانت الأمانة، وحنت بقسمها، وخرقت الدستور، فماذا بعد؟!!

ليس هنالك بعد، على هذا الفريق أن يرفع يده عما بقي من فئات القطاع العام، ويرجل بلا رجعة، واستبدله بسياسات، هدفها الأول والأخير، الدفاع عن مصلحة الوطن، وكرامة المواطن. ■youssef@kassioun.org

من يكذب على من؟

بالعودة إلى هذا الخبر، نجد أن السيد المحافظ عقد اجتماعاً عاجلاً لمعالجة جائحة دبت الذعر في مدينة (قطنا) على مدار الشهر الحالي.. أي أن اجتماع سيادته العاجل تم بعد ثلاثة أسابيع على الجائحة، و التفسير الوحيد هو أن السيد المحافظ لم يأخذ علماً بالجائحة التي أصابت أكبر مدن محافظته إلا منذ أيام قليلة، وتفشّت في قرية (دروشا) حسب (الثورة أيضاً) منذ أيام وثلاثة إصابات التهاب كبد وبائي. المفاجأة الثانية في الخبر المنشور هو عدد الإصابات التي نوه عنها مدير صحة ريف دمشق، وهي سبع، وتمت معالجتها في مستوصف قطنا ..

يبدو هذا الكلام مزاحاً سمجاً، ففي حديث لمديرة مستوصف قطنا أكدت أن عدد الإصابات التي تفتش في مدارس المدينة قد بلغ /188/ إصابة خلال أسبوعين.. أما مديرة مدرسة أمين أمين أكثر المدارس تضرراً فقد أكدت أن عدد الإصابات في مدرستها فقط، بلغ /40/ إصابة.

ترى من يكذب على من.. وإلى متى تبقى هذه العقليات تتحكم بمصائرنا؟ هل حقاً أن السيد المحافظ لا يعرف ما يدور في محافظته؟ إذاً هناك من يكذب على سيادته، وما المصلحة لدى مدير صحة ريف دمشق بإخفاء الحقيقة عن وباء لا يرحم، وينتقل بالعدوى لمجرد لمس؟ ولماذا كل هذا الاستفزاز إن كان الأمر بسيطاً؟؟. أما من حيث الأسباب الرئيسية للوباء.. فهو تجمع مخالقات تسببت ببلدية قطنا السابقة واللاحقة بزيادة عدد مخالفاته، ولم تؤمن له الصرف الفنية وأوساخها وترشح لرأس النبع، على /300/ حفرة فنية تصب أوساخها وترشح لرأس النبع، إضافة إلى بناء (الصيفي) الذي يتوضع بحفرته الفنية على نبع (التنور) الذي يصب في رأس النبع.. وهذه هي الحقيقة التي لا يريد سماعها أحد ..

السيد محافظ ريف دمشق المحترم: لمصلحة من يكذب هؤلاء... والحقيقة على الأرض واضحة.. وتحاليل مؤسسة مياه الشرب تؤكد عدم صلاحية مnahل مدينة قطنا العامة والخاصة للشرب.. نرجو التحقق من قبلكم مباشرة وزيارة قطنا المنكوبة (باليرقان) وليس بـ/7/ إصابات فقط، لكن بمسؤولين دون ضمير.

■ **عبد الرزاق دياب**

■ **مدير صحة ريف دمشق:**

عدد إصابات التهاب الكبد

الوبائي /7/ حالات في قطنا..

■ **مدير مستوصف قطنا:**

عدد الإصابات /188/ إصابة خلال

أسبوعين!

■ **مديرة مدرسة أمين أمين:**

/40/ إصابة في مدرستي!!

نشرت صحيفة الثورة في عددها الصادر بتاريخ 2008/2/26 في صفحة (شؤون محلية) خبراً تحت عنوان (إجراءات صارمة لمنع انتشار التهاب الكبد الوبائي)، وجاء في سياق الخبر أن اجتماعاً عاجلاً عقده محافظ ريف دمشق مع عدد من المسؤولين في المحافظة (الصحة والتربية ومياه الشرب)، وشدد على معالجة المشكلة والإشراف على تنظيف خزانات المدارس.

كما جاء في الخبر أن السيد الدكتور مدير صحة ريف دمشق (حسن جبه جي) قال: إنه وبنتيجة للمتابعة الحثيثة من أجهزة المحافظة ومؤسسة المياه انحسرت عدد الإصابات بمرض التهاب الكبد (A) لدى طلاب المدارس في المنطقة المذكورة، وقد سجلت /7/ سبع إصابات مشيراً إلى وجود متابعة يومية من قبل الرقابة الصحية لتتأكد من وجود مادة (الكلور) ونظافة خزانات المياه في المدارس، ونوه أنه تم معالجة الحالات المصابة في مركز قطنا الصحي.

الفساد.. من جديد!

◀ **د. منير الجمش**

والجديد.. هو الاستطلاع الذي نشرته جريدة الثورة بتاريخ 2008/2/20 حول الفساد، وقد كتب كثيراً حول الموضوع، وفي وقت مبكر منذ بداية (التلويح) بسياسة اقتصادية (انفتاحية) تسعى لإشراك القطاع الخاص بعملية التنمية، وقد رسمت هذه السياسة في بداية السبعينات بما أطلق عليه«التعددية الاقتصادية».

وفي معرض إقامة المشاريع التنموية في منتصف السبعينات من القرن الماضي، ظهرت فئة من رجال الأعمال يتحالف ووثيق مع رموز البيروقراطية الإدارية والسياسية، فقامت هذه الفئة بالوساطة بين مؤسسات القطاع العام والشركات الأجنبية لإقامة تلك المشاريع فكانت بداية ظهور (الفساد الكبير) الذي كان يحظى بغطاء ونفوذ من مراكز هامة في السلطة الحكومية. وعندما أدركت القيادة السياسية ضخامة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لما حصل، وحاولت إيقافه أو الحد منه بتشكيل «لجنة الكسب غير المشروع» وقفت قوى هائلة ضد عملية المحاسبة، فانكفت مما كان له أبلغ الأثر في إطلاق وحش (الفساد الصغير) من عقاله، وساعد على تسهيل أمر هذا الوحش الإجراءات الحكومية وخاصة في معرض توفير المواد والسلع في الأسواق، وفي تجميد الأجور وتراجع الاستثمار العام. لكن الانعطاف الحاد في انتشار الفساد (بنوعيه الكبير والصغير) كان مع إطلاق سياسات الانفتاح الاقتصادي والاققتصاد الحر.الذي (حرر) البعض من بقايا (القيم) والسلوكيات فانخرطوا في معاملات الفساد الكبير والصغير دونما رادع وعلى المكشوف.

الاستطلاع الذي نشرته الثورة، معروفة نتائجها سلفاً، وهو معروف ليس لدى (الأغلبية الساحقة) من السوريين فقط، بل من جميع السوريين، وغير السوريين(للأسف)الذين يزورون سورية، لسياحة أو نشاط ثقافي أو اقتصادي.

لكن.. التدقيق في النتائج يعطينا مؤشرات ذات دلالة، فالقضاء يحتل المرتبة الأولى من بين المؤسسات الرسمية، ويليه في ذلك البلديات ثم الشرطة. وهذا يعني أن الفساد ينتشر في المؤسسات الرسمية التي لها علاقة مباشرة بعمليات المواطنين اليومية، مما يشكل ظاهرة عامة، وخطورة هذه الظاهرة اتساع رقعتها لتشمل جميع فئات المجتمع، فمن من المواطنين ليس له علاقة تكاد أن تكون يومية بدوائر الدولة؟ وإذا ما تسرب الفساد إلى القضاء، فإن ذلك يعني

فقدان الثقة بعدالة القضاء، والشك بعملية المقاضاة، وبالتالي فإن القضاء الذي وجد لإيصال أصحاب الحقوق إلى حقوقهم، فقد (هذا القضاء) مصداقيته، وأصبح من يملك المال اللازم (مال الرشوة) والجبرة والوقاحة هو من يستطيع أن يحصل على الحكم القضائي. فتغيب العدالة التي هي من أسس قيام المجتمعات وضمن تماسكها. لن نسترسل في بيان الآثار المدمرة لانتشار ظاهرة الفساد، فهذه الآثار معروفة لدى الجميع، ولكن ما جعلني أعود للحديث عن الفساد، ليس هو الاستطلاع الذي نشرته الثورة، وإنما سبب آخر، هو الإعلان عن تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية من قبل الإدارة الأميركية. والتشديد هذا يشمل إدراج بعض الأسماء من رجال الأعمال (بتهمة الفساد).

وهذا يعني أن (سلاح الفساد) يُشهر من قبل الولايات المتحدة بعد إشهار(سلاح الإرهاب) ويتخذ وسيلة وأداة سياسية لتحقيق الأغراض التي تريد تحقيقها، وبالتحديد في الضغط على سورية من أجل إجبارها على الانضواء تحت مظلة السياسة الأميركية والالتحاق بمشروعها الشرق أوسطي. والقبول بالتطبيع مع الكيان الإسرائيلي والمساعدة على تأمين الاستقرار والأمن للاحتلال الأمريكي في العراق، والاستقرار والأمن لإسرائيل في فلسطين، وتنصيب أحباء بوش ورايس في لبنان.

لكن للمسألة وجه آخر، إن اتخاذ (محاربة الفساد) كشعار من قبل الولايات المتحدة، إنما هو (كلمة حق يراد بها باطل)، فهي تعرف أن هذا الشعار يستهوي الرأي العام في سورية، وقد فشلت في سعيها إلى كسبه عن طريق ما يدعى «الديمقراطية وحقوق الإنسان» وكذلك عن طريق(محاربة الإرهاب)، وهي اليوم تجرب حظها في طرح شعار(محاربة الفساد). والفساد الذي تعنيه (بالتطبع) حسب الحجم، هو الفساد الكبير الذي عرفته سورية عن طريق الشركات الأجنبية التي عملت على الحصول على العقود عن طريق سماسرة من رجال الأعمال الذين استطاعوا بناء (إمبراطوريات) من الأنشطة الاقتصادية على حساب القطاع العام والمال العام، مما أسهم في توسيع دائرة الفساد، وإلى جانبها توسيع دائرة الفقر، وخلقت في المجتمع انقسامات حادة بين من يملك ومن لا يملك. مما يهدد السلم الاجتماعي ويحدث الخلخلة في العلاقات الاجتماعية.

لكن (محاسبة) هؤلاء لا تتم عن طريق الخارج، ولا الولايات المتحدة هي التي تحاسب، ولا القوات الأميركية التي فعلت ما فعلت في العراق وفي غيرها



من بلدان العالم من تقيم مجتمع العدالة وتقضي على الفساد.

فالولايات المتحدة، قد تكون، وبسبب طبيعة نظامها، لا تعاني من الفساد الاقتصادي الصغير في داخلها، لكن من لم يسمع بفضائح التدقيق المحاسبي في الشركات الكبرى؟ وما الذي تعانيه الآن في أزمة الائتمان العقاري؟ وماذا يمكن أن تدعو ما تقوم به في جميع دول العالم الثالث لشراء ضماثر بعض المثقفين والأكاديميين والعاملين في الصحافة والإعلام تحت عناوين حقوق الإنسان ونشر مبادئ المجتمع المدني، وتوسيع دائرة المعرفة والتدريب والجولات الإعلامية بما فيها (مصرف الجيب) الذي تقدمه (للمحظوظين) من رجال الإعلام وأدعياء الثقافة. وماذا يمكن أن ندعو ما تقدمه من ملايين الدولارات إلى المعارضات التي تقرر دعمها في بعض بلدان العالم الثالث من أجل مساعدتها للانقضا ض على الأنظمة الحاكمة في بلدانها؟

الفساد آفة اجتماعية واقتصادية مدمرة للمجتمع وقيمه وللاقتصاد وتنميته، وهو جزء من عملية متواصلة لإضعاف سورية، وجعلها لقمة سائغة للمفسدين والفاستدين. ومكافحته لا تأتي من الدهاليز الفاسدة في الإدارة الأميركية.

إن مكافحة الفساد تأتي بالإرادة السياسية من داخل البلد المعني، وهي مهمة وطنية بالدرجة الأولى، ولن تنطلي على الناس الشعارات التي تطلقها بعض الفئات الموقورة التي تدعي المعارضة وهي غارقة لأعناقها بالفساد، تماماً كما لن تنطلي على شعب سورية إدعاءات الولايات المتحدة.

أخشى ما أخشاه، أن تتخذ العقوبات الأميركية الاقتصادية الجديدة (والتي قد تصيب بعض رجال الأعمال) حجة في تأخير اتخاذ إجراءات وطنية عاجلة أصبحت مطلوبة في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي المنشود، وتتعلق خاصة، بمعالجة أسباب الفساد بنوعيه الكبير والصغير والقضاء عليها والسير بخطى ثابتة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يطمح إليها شعبنا.

■ ■

الفساد في الذروة.. فأين الحرب عليه؟

في استطلاع أجرته الزميلة الثورة في عددها الصادر بتاريخ 2008/2/20، عن ظاهرة الفساد: حجمه، أماكن وجوده، أسبابه، تركزه، مواقعه الثانوية، عبر توزيع 1000 استمارة تتضمن أحد عشر سؤالاً، تم الحصول على إجابات 452 استمارة:



– **حول حجم الفساد:**
61 قالوا إن الفساد محدود.
256 قالوا حجم الفساد كبير.
153 قالوا إن الفساد غير قابل للسيطرة.

– **حول أماكن وجوده:**
140 قالوا عند الموظفين الصغار.
295 قالوا لدى الموظفين الكبار.
199 قالوا لدى أي موظف يتعامل مع المواطن مباشرة.

المراكز الحدودية، لجان الشراء في كل دائرة، التعاون السكني، مكاتب التشغيل، مراكز استلام الحبوب والقطن، المناطق الحرة، المطار، الإنشاءات العسكرية.

– **حول «الموقع الوظيفي هو الذي يجعل المرء فاسداً أم العكس؟»**
292 المرء يجعل الموقع فاسداً.
154 استغلال الموقع الوظيفي يجعل المرء فاسداً.

وتدل نتائج الاستطلاع على أن السوريين بمختلف شرائحهم أصبحت لديهم قناعة كاملة بتغلغل الفساد في كل مفاصل وفعاليات البلاد، وتظهر إدراكهم وتببهم لبعض أهم مراكزه كالقضاء والبلديات والدوائر المالية. ولعل معظمهم تجنب الحديث عن مواقع أخرى يتركز فيها الفساد كالنفط والاتصالات لاعتبارات ندررها كما يدركونها ..

ويبقى أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الاستطلاع أن وطأة النهب والفساد قد وصلت إلى حدود لم تعد فيها بلدنا ولم يعد فيها اقتصادنا ولا شعبنا قادراً على احتمال المزيد .. فأين محاربو الفساد من كل ذلك؟؟

■ ■

بيع القطاع العام انتهاكٌ للدستور واعتداء على حقوق الشعب السوري

على موقفه واعتراضه تم تجميد مشروع القانون، فماذا حصل؟

في حين يؤكد اتحاد العمال على استمرار الحوار بين الأطراف الثلاثة، عمال، أرباب عمل، حكومة، حول مشروع القانون وبغية إيجاد القواسم المشتركة المتفق عليها وصياغتها في المشروع بما يتضمن عدم المساس بحقوق العمال المكتسبة، تقوم وزيرة الشؤون الاجتماعية بتمرير مواد القانون التي اعترض عليها اتحاد العمال.

فتحت مكاتب خاصة لاستقدام عمالة من الخارج، وهي تعمل الآن على إلغاء المادة 65 حيث تلغي بموجبها لجان قضايا التسريح، وتعطي رب العمل الحق في تسريح العامل متى يشاء دون تقديم أي مبرر.

أما بالنسبة لمشروع إصلاح القطاع العام فقد تم تجميده أيضاً، وتحاول الجهات الوصائية تمرير هذا المشروع في غلظة عن الحركة النقابية من خلال التلويح باتخاذ قرارات تلعن عن بيع شركات القطاع العام الخاسرة مع بيع عقاراتها، والحديث الدائم أيضاً عن فائض عمالة في القطاع العام الصناعي عدده 15 ألف عامل، يرافق ذلك أيضاً اتهامات إلى القطاع العام بانخفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية مع طرح مؤسسات استراتيجية هامة للاستثمار لمرفأي طرطوس واللاذقية وشركة اسمنت طرطوس وغيرها .

وفي ظل هذه الأجواء يستشري الفساد ويتفاقم في غياب المحاسبة والمساءلة وسياسة ليبرالية يقودها ويمارسها الفريق الحكومي الاقتصادي تنفيذاً لتعليمات صندوق النقد والبنك الدولي، وهي انعكاس لما تطالب به الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا يعني أن الحركة النقابية وكل القوى الوطنية الغيورة على سورية مطالبة بوقفه شجاعة أمام التردّي العام على الأصعدة كافة.

■ ■

مثلت الأعوام القليلة الماضية في سورية، نقطة انعطاف في تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث رافق الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي أزمات حادة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد اقترنت هذه الأزمات بتآكل الأجور وانخفاض الإنتاجية وخسارات تعرضت لها شركات ومؤسسات عديدة في القطاع العام مع استئراء الفساد في المؤسسات المختلفة، ويرى البعض بأن أغلب هذه المشاكل والعقد ناتجة عن عوامل خارجية، وهذا هروب من الواقع، والواقع يتطلب المواجهة واتخاذ إجراءات جذرية متعددة وأجراء إصلاح سياسي – إداري – اقتصادي، وهذا لم يحدث، بل تصاعدت الدعوات إلى الليبرالية والاندماج في الاقتصاد العالمي بحجة فشل الدولة عبر القطاع العام في قيادة التنمية، واتخذت إجراءات في هذا الصدد : تراجع الإنفاق الاستثماري مما يعني تراجع دور الدولة، وتحرير التبادل التجاري، وانخفاض الإيرادات لموازنة الدولة، وتحرير أسعار السلع الأساسية ..

ومع هذه الإجراءات قدمت مشاريع عديدة لإصلاح القطاع العام الصناعي، وفشلت جميعها وكان آخرها مشروع المرسوم الذي قدمته وزارة الصناعة ووافق عليه الاتحاد العام للعمال بعد إجراء بعض التعديلات عليه، وتم رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية، لكنه لم يصدر.

أيضاً وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قدمت مشروعاً لتعديل قانون العمل 91 لعام 1959 وهو قانون العمل في القطاع الخاص بعد جلسات عديدة مع قيادة اتحاد العمال، وقد اعترض اتحاد العمال على فقرات عديدة ومكاسب يتضمنها القانون 91 وأرادت السيدة الوزيرة ضرب هذه المكاسب التي أقرها القانون قبل 50 عاماً، كإلغاء لجان قضايا التسريح، والعقد شرعية المتعاقدين، وبنود أخرى عديدة. لكن أمام إصرار الاتحاد العام

عباس يطلب شطب اسم البرغوثي من قائمة تبادل الأسرى

كشفت مصادر سياسية فلسطينية إن قيادة السلطة الفلسطينية ممثلة في محمود عباس وفريقه تدخلت مباشرة لدى الحكومة الصهيونية وطلبت منها شطب اسم مروان البرغوثي، القيادي في «فتح»، من قائمة تبادل الأسرى التي كانت فصائل المقاومة قد تقدمت بها لقاء الإفراج عن الجندي الصهيوني الأسير جلعاد شاليت.

وأوضح عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» محمد نزال في تصريحات له «قدس برس» أنهم فوجئوا بالتبرير الذي قدم للوسطاء عندما سألوا الحكومة الصهيونية عن سبب شطب اسم مروان البرغوثي من قائمة التبادل المقدمة لهم، فرد المسؤولون الصهاينة بأن ذلك جاء «بطلب من الرئيس محمود عباس شخصياً»، على حد تعبيره.

ورجّح نزال أن يكون طلب القيادة الفلسطينية بعدم الرغبة عن الإفراج عن مروان البرغوثي في هذا الوقت بالذات كي لا يربك الاستعدادات التي يجريها قادة «فتح» لمؤتمرهم العام السادس، ذلك أن خروج البرغوثي في هذا الوقت بالذات قد يقلب الطاولة بالكامل، بأن تنتخبه قواعد «فتح» رئيساً للحركة، وهذا هو السبب الحقيقي لذلك، وليس لمنع أن تكون «حماس» هي من يجني ثمار إطلاق سراح البرغوثي سياسياً، كما قال.

وطالب نزال قادة حركة «فتح» وعلى رأسهم الرئيس عباس بتوضيح موقفهم وإعلانه للرأي العام الفلسطيني، بشأن إطلاق سراح مروان البرغوثي في صفقة تبادل الأسرى التي يجري الحديث لإتمامها هذه الأيام.

■ **المركز الفلسطيني للإعلام**

...«فتأمل

يا رعاك الله..!»



ذكر موقع «دنيا الوطن» الفلسطيني من غزة أن «الداعية» المصري عمرو خالد تصدر قائمة الطبعة العربية من مجلة فورس لأعلى الدعاة دخلاً العام الماضي وفق قائمة تنشرها في عدد آذار الحالي.

وحسب المجلة التي تشتهر بنشر قوائم سنوية بأثرياء العالم، فقد بلغ الدخل الصافي لعمرو خالد العام الماضي 2.5 مليون دولار. وجاء في المرتبة الثانية الداعية الكويتي طارق سويدان بدخل صاف بلغ مليون دولار، ثم الداعية السعودي عائض القرني مؤلف الكتاب الشهير «لا تحزن» بدخل وصل إلى 533 ألف دولار. وحل في المرتبة الرابعة الداعية المصري عمر عبد الكافي المقيم في الإمارات بدخل صاف بلغ 373 ألف دولار، ثم الداعية السعودي سلمان العودة بـ267 ألف دولار.

وحسب المجلة، تتركز مصادر دخل الدعاة بالدرجة الأولى على الإنتاج التلفزيوني والبرامج التي يتم بثها على شاشات العديد من المحطات الفضائية والأرضية في الدول العربية، وكذلك في التسجيلات الصوتية من أقراص مدمجة وأشرطة دينية، إلى جانب المؤلفات الدينية والأدبية التي عمل هؤلاء الدعاة على وضعها خلال 2007 والسنوات السابقة. ■ ■

◀ إبراهيم البدراوي – القاهرة خاص قاسيون

أخيراً... وفي نهاية الأسبوع الماضي تم نشر 15 مادة من مسودة «قانون مكافحة الإرهاب»، ومن المتوقع مراجعتها من حزب الحكومة والحكومة لإعداد المشروع النهائي الذي سيناقشه مجلس الوزراء خلال الأسابيع القادمة تمهيداً لعرضه على مجلس الشعب خلال دورته الحالية لإقراره قبل انتهاء العمل بقانون الطوارئ نهاية مايو المقبل.

قانون لإرهاب الشعب

كان نضال الشعب المصري قد طال من أجل إلغاء قانون الطوارئ، في إطار المطالبة بالإصلاح السياسي الذي أسفر عن زلزال التعديلات الدستورية، ويعتبر قانون مكافحة الإرهاب أخطر توابعه.

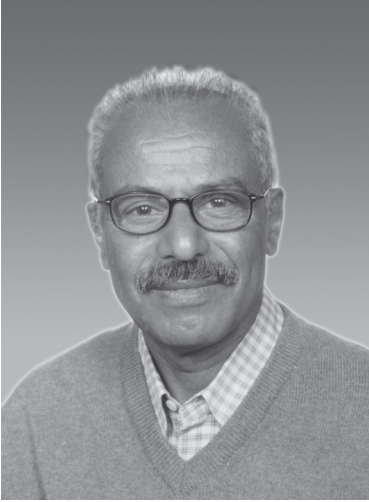
واعتقد أن من أعدوا هذه المسودة قد جمعوا ودرسوا كل القوانين المعادية للديمقراطية في أبرز نظم الحكم الفاشية ثم استخلصوا من كل ذلك مسودة القانون الذي هو الأسوأ ربما في تاريخ التشريع المصري، فهو قانون إرهاب وليس قانوناً لمكافحة الإرهاب.

تعتبر المادة الأولى في الباب الأول من مسودة القانون هي المفتاح لكل محتوياته، وهي جوهره وعموده الفقري، لأنها تولت تعريف الإرهاب، ومن الأفضل إيراد نصها بالكامل «يقصد بالعمل الإرهابي كل استخدام للقوة أو العنف أو التلويح باستخدامه، وكل تهديد أو ترويع أو تخويف، يلجأ إليه الإرهابي، أو المنظمة الإرهابية بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه أو أمن المجتمع الدولي للخطر، إذا كان من شأنه إيذاء الأشخاص أو ترويعهم أو تخويفهم أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو الموارد الطبيعية أو الآثار أو بالأموال أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو مصالح الحكومة أو الوحدات المحلية، أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية، أو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية في مصر

◀ محمد العبد الله

عادت معركة الدفاع عن عروبة القدس تتصدر الأنبا، لأن ما يحصل للمدينة ومحيطها من عمليات تهويد لا يقل بوقائعها ونتائجها عما تفعله آلة العدوان الصهيونية، التي تمارس وحشيتها المتنقلة من مخيم «البريج» حيث المجزرة الوحشية التي أحدثها سقوط القنبلة الفراغية التدميرية على منزل أحد قادة حركة الجهاد الاسلامي، إلى المذابح اليومية في رفح وجباليا وبيت لاهيا وخان يونس وجنين وبيت لحم ونابلس. وإذا كانت الدماء والأشلاء هي التي ترسم لوحة الأوضاع في تلك المدن والمخيمات، فإن ماتشهده القدس يؤكد خطورة وكارثية سياسة «التدمير الهادئ» للبيوت والأحياء والمواقع العربية في المدينة ومحيطها. فالنداءات الأخيرة التي أطلقتها «الجبهة الإسلامية المسيحية للدفاع عن القدس والمقدسات» و«مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية» عبرت عن تفجر مشاعر الغضب ليس فقط في وجه مخططات التهويد الصهيونية، بل تجاه حالة الصمت المريب الذي يلف الواقع العربي والإسلامي والدولي وهو يرى ماتقوم به حكومة الاحتلال وعصابات المستعمرين.

جاء إعلان بلدية القدس الصهيونية مؤخراً عن الشروع في بناء أكثر من ألف وحدة سكنية داخل المستعمرات المحيطة بالمدينة، ليلقي المزيد من الأضواء على عمليات التوسع المستمرة والمتسارعة في البناء في جميع أجزاء المدينة. وقد أكد الدكتور حسن خاطر والشيخ تيسير التميمي والمطران عطا الله حنا أعضاء هيئة رئاسة الجبهة الاسلامية المسيحية في مؤتمر صحفي عقده على خطورة الموقف. وأشاروا إلى (أن القدس تشهد ومنذ انتهاء مؤتمر أنابولس أكبر هجمة استيطانية منذ احتلالها عام 1967) وهو مايتافى مع- رهانات البعض- على تحقيق وهم «تجميد الاستيطان» كما تراءى لهم في سراب نتائج المؤتمر العتيد. يقول الدكتور حسن خاطر الأمين العام للجبهة (خلال هذه الفترة الوجيزة تم الاعلان عن إقامة أكثر من عشرين ألف وحدة استيطانية، تقدر مساحتها الاجمالية بأكثر من مليوني متر مربع، وذلك في كل من جبل أبو غنيم وجبل المكبر وجنوب القدس بالقرب من



من ممارسة كل أو بعض أوجه نشاطها، أو منع أو عرقلة قيام دور العبادة أو مؤسسات ومعاهد العلم بأعمالها، أو تعطيل تطبيق أي من أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح، وكذلك كل سلوك يرتكب بهدف الإضرار بالاتصالات أو بالنظم المعلوماتية أو بالنظم المالية أو البنكية، أو بالاقتصاد الوطني أو بمخزون الطاقة أو بالمخزون الأمني من السلع والمواد الغذائية والمياه أو بالخدمات الطبية في الكوارث والأزمات... ثم تتولى المواد التالية وبروح المادة الأولى ذاتها تفصيل القانون.

جعل هذا القانون (في مادته الأولى) من كل فعل عادي يمكن أن يمارسه الناس يومياً تحت طائلته. إذ جاءت صياغته فضفاضة (التحريض، الترويع والتخويف أو إلقاء الرعب، الإخلال بالنظام العام... إلخ).

التحريض بأية وسيلة علنية أو غير علنية، وكذا الشروع في الجريمة أو حتى الاتفاق، يعاقب مرتكب هذه الأفعال بعقوبات الفاعل الأصلي حتى لو لم تقع الجريمة.

تعقد المحاكم من خلال دوائر متخصصة لقضايا الإرهاب.

القبض والاحتجاز والتفتيش دون أمر قضائي (من سلطة مأمور الضبط).

قانون الإجراءات الجنائية الذي يضع ضمانات قانونية للمواطن تمن تجنيبه نهائياً لدى إعمال هذا القانون.

العقوبات تبدأ من السجن إلى السجن المشدد إلى السجن المؤبد إلى الإعدام.

هذا يعني تجريم أي مقال أو بيان للاحتجاج، أو أي إضراب سلمي أو اعتصام سلمي أو الدعوة لهما أو التأفف من زيادة الأسعار، أو شكوى من تدني الأجور، أو أية شكوى من أي نوع حيث تعتبر تحريضاً.. وبطبيعة الحال يقع تحت طائلة هذا القانون رفض عملية التوريث (الذي نرفضه علناً) أو رفض سياسات التبعية أو تدمير الاقتصاد الوطني أو التفريط بالأمن القومي أو السرقة والنهب والفساد، وهي الجرائم الحقيقية التي يجب محاكمة مرتكبيها غاصبي الثروة والسلطة في بلادنا لأنهم يرتكبونها في كل لحظة.

وطبعاً يمتد التجريم إلى المطالبة بوقف التطبيع مع العدو الصهيوني أو طرد سفيره أو قطع العلاقات معه، أو طرد السفير الأمريكي... إلخ. وكذا يمتد التجريم إلى أي تأييد أو تحييد أو دعم أو تضامن مع المقاومة في بلادنا العربية أو في الوقوف ضد العدوان على الأشقاء وربما على مصر ذاتها!. إذ أن في كل ذلك إضرار بالأمن القومي وتحريض على الإرهاب.. أي أن هذا القانون يطالب بتكميم الأفواه وإغماض العيون وصم الأذان، بل وكتم الأنفاس وفقد الإحساس قسراً.

أهم دلالات إصدار القانون الآن..

الدلالة الأولى إن الأزمة الشاملة على كل الأصعدة قد استحكمت، ولم يعد هناك أي أمل في إمكانية تجاوزها. كما تم كس كل المكتسبات الاجتماعية للكادحين وكل قوانين حمايتهم، والطبقة الحاكمة بكل وحشيتها لا تتراجع قيد أنملة عن نهج النهب وتدمير مقومات الحياة للشعب؛ بل وتدمير الوطن ذاته. والشعب كله غاضب بدءاً من العمال حتى الفئات الوسطى والتحركات الجماهيرية تتسع (حتى ولو لم تكن مترابطة)، والجياع يتزايدون إلى درجة لا يمكن تخيلها بسبب البطالة وتدني الدخل وتهميش الملايين بشكل مخيف. أي أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الحضيض(حالات الانتحار زادت بشكل غير مسبوق إطلاقاً إذ وصلت إلى 3700 حالة سنوياً)، وذلك بالإضافة إلى الأزمة الوطنية والقومية والديمقراطية التي تعيش الجماهير تحت وطأتها التي بدأت تعي خطورتها بدرجة كبيرة مع ارتباطاتها باقي مكونات الأزمة الشاملة.

«قانون» ما قبل السقوط..

شؤون عربية ودولية

قانون مكافحة الإرهاب يعني تجريم أي مقال أو بيان للاحتجاج أو أي إضراب سلمي أو التأفف من زيادة الأسعار وتدني الأجور.. ويمتد التجريم إلى رفض سياسات التبعية أو تدمير الاقتصاد الوطني أو التفريط بالأمن القومي أو السرقة والنهب والفساد، وهي الجرائم الحقيقية التي يجب محاكمة مرتكبيها غاصبي الثروة والسلطة لأنهم يرتكبونها في كل لحظة

الدلالة الثانية هي ما يتم التحضير له من عدوان على الشعوب الشقيقة والحرب الوشكة في المنطقة ضد سورية وحزب الله وإيران، وكذا حرب الإبادة التي يشنها العدو الصهيو- أمريكي في فلسطين والعراق. والرفض الشعبي المصري المتصاعد ضد كل ذلك، وما تستشعره السلطة من تداعيات هذا الأمر على العديد من النظم المتواطئة مع العدو في المنطقة (ومن بينها مصر). الدلالة الثالثة هي أنه لم يعد ممكناً على الإطلاق أن تتحقق الأكاذيب عن النمو الاقتصادي الذي يصطدم الناس بنقيضه ويتزايد بؤسهم، أو التصريحات الفارغة التي أطلقها المدعو أحمد أبو الغيط بأنه سيكسر أرجل من يتخطى الحدود (من الفلسطينيين وليس من الأعداء الإسرائيليين). ذلك أن افتقاد المصادقية أصبح سمة رئيسية لهذه السلطة التي تآكلت هيبتها.

إزاء هذا الوضع الملتهب فإن الشعب المصري لم يعد من الممكن أن يحكم بالطريقة القديمة، ولم تعد الطبقة الحاكمة قادرة على أن تحكم بالطريقة القديمة.

وتتجلى الحالة الموضوعية الشبيهة بما حدث في مصر أوائل عام1952 وعام 1981، حيث انحسرت كل الخيارات وكان القمع هو الخيار الوحيد. وهو ما يدفع السلطة إلى إصدار هذا القانون بتصور خاطئ وهمم بأن خيار القمع والإرهاب والاستبداد يضمن الاستمرار. وربما يكون الرعب الكامن قد عجل بإصداره.

لكن المؤكد أن «قانون الإرهاب» هذا هو خيار ما قبل السقوط .

اختيال مدينة القدس!



لإجراء اتصالات مع «إسرائيل».

أمام هذا الوضع الكارثي الذي تعاني منه مدينة القدس كما باقي الأراضي المحتلة، فإن مجابهة مليارات الدولارات المرصودة لتوسيع المستعمرات واستكمال عمليات التهويد، والمדعموة بمواقف العديد من دول العالم (أمريكا وأوروبا) التي تبرر للعالم كل التغيير الحاصل على الأرض، تتطلب كما يقول الدكتور خاطر (تدخلاً عربياً وإسلامياً عاجلاً لوقف هذه الهجمة التي فتحت أبواب التهويد على مصراعها، لأن معركة القدس هي معركة الأمة بكاملها، فلم يعد بالإمكان مواجهة التهويد المستمر بالأعتصامات والبيانات والشجب والاشتىكار). وهذا ماأكده المطران عطا الله حنا (إن مكانة القدس الدينية أكبر من أن تطرح للتفاوض، وأنها مدينة عربية مقدسة ويجب أن تعاد إلى أهلها كما هي ودون مساس بمكانتها ورمزيتها الدينية والوطنية).

إن مدينة القدس تتعرض لعملية اغتيال مادي ومعنوي، منذ أن قرر البعض تحويلها- كما الوطن- إلى سلعة قابلة للتفاوض والتنازل. إن موقفاً وطنياً موحداً يضع معركة الدفاع عن عروبة القدس في مقدمة أهدافه، أصبح ضرورة ملحة ومباشرة، من حيث تصعيد عمليات المواجهة المدنية والمسلحة مع المستعمرين، والعمل على تحريك أوسع رأي عام شعبي، محلي وإقليمي وعالمي ضاغط ، للحفاظ على المدينة، المقدسة عند مليارات من البشر.

■ ■

وثيقة غير معلنة؛

أوروبا تعدّ لصفقة أمن جديدة مع «إسرائيل»

شركات في مستوطنات إسرائيلية غير مشروعة في الضفة الغربية وغزة من هذا التمويل.
وودعت المفوضية الأوروبية بتشديد «اليقظة» في رصد استخدام ميزانية البحوث التابعة للاتحاد الأوروبي التي تبلغ 50 مليار يورو على مدى السنوات السبع القادمة.

وفي هذا الشأن شددت سابرين غرينبير، من الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، على أن أي دعم يقدم لشركات في الأراضي الفلسطينية «يخرق التزامات الاتحاد الأوروبي».

ويقول الكاتب إن علاقات الاتحاد الأوروبي مع «إسرائيل» تقوم على أساس اتفاقية شراكة دخلت حيز التنفيذ في عام 2000، يلتزم الطرفان بموجبها «بإتباع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية». ويتابع أنه «مع ذلك، ورغم عمليات قتل الفلسطينيين الجماعي، لم يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد إسرائيل. وقدرت منظمة «بيت سليم الحقوقية الإسرائيلية» أن 360 شخصاً فقط من أصل 810 فلسطينيا قتلتهم قوات الاحتلال في غزة في 2006 و2007، كانوا ينتمون إلى منظمات مسلحة».

أما تون فون ليبروب، المتحدث باسم المفوضية الأوروبية لشؤون الشركات والصناعة، فقد أقر بأن البحوث المشتركة مع إسرائيل سوف يكون لها ما يسمى«بعد محاربة الإرهاب». لكنه زعم أن هذا البعد سوف يركز على «الأمن المدني» أي «تدابير لتطوير خدمات الإسعاف والمطافئ» نافية أن تكون

تعنى بالنواحي العسكرية لأن«حقوق الإنسان تأتي في المقدمة دائماً وهي مهمة للمفوضية الأوروبية دائماً».

ويوضح كرونين أن الأمن يعد واحداً من أولويات برنامج الاتحاد الأوروبي للبحوث، فالمشروعات التي تم اعتماد تمويلها بالفعل، هي ذات صلة بتعزيز جهود اكتشاف متفجرات في المطارات وحماية مياه الشرب من هجوم محتمل بأسلحة بيولوجية وكيميائية.

ولفت إلى أن «إسرائيل» هي أول «دولة» غير عضو في الاتحاد الأوروبي ووفق على مشاركتها في أنشطة برنامج البحوث الإطاري هذا بإسهام مالي يبلغ 440 مليون يورو.

وأشار إلى أن صادرات إسرائيل من العتاد العسكري ارتفعت من 1.6 مليار دولار في 1996 إلى 3.4 مليارا في 2006، لتحتل المركز الرابع على قائمة كبرى الدول التي تبيع الأسلحة في العالم.

وفي الوقت نفسه، أشار محللون وخبراء إلى مدى المجازفة برسم خط فاصل بين ما هو مدني وما هو عسكري في إسرائيل، فهي تتمتع بمستويات عالية من الخبرة في مجالات التكنولوجيا التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية أو عسكرية.

وعن هذا، ذكر ناومي كلاين في كتابه«مذهب الصدم» أن «قطاع التكنولوجيا (في إسرائيل)، وكثير منه متصل بالأمن، يمثل الآن 60 في المائة من الصادرات» الإسرائيلية كافة (!)

■ ■

الحرب والاقتصاد و«تركة» بوش..

وأكدت وكالات الأنباء أن مكتب الموازنة الفيدرالية أصدر تقريراً حديثاً حول الموضوع اعترف فيه: «بضرورة إجراء خفض واضح في النفقات أو زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية، بما يتوافق مع الوضع الاقتصادي العام، إذا ما أردنا الحفاظ على الاستقرار المالي للبلاد في المدى البعيد».

ولفت الخبراء أيضاً إلى ضعف الرؤية الاقتصادية لدى جميع المرشحين في سباق الانتخابات التمهيدية الحالية في الولايات المتحدة، حيث حذر جوشوا غوردون، كبير المحللين في مجموعة كونكورد الاتحادية المعنية بمراقبة عجز الموازنة الأمريكية من أن بعض المقترحات التي تقدم بها المرشحون «قد يكون لها أثر عكسي» يرفع من قيمة العجز بدل خفضه.

وفي عطفه على وتر توجس أوساط أمريكية من احتمال وصول هيلاري «المرأة» وأوباما «الأسود» إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض عن الحزب الديمقراطي توقع بوش أن ينتخب الأميركيون رئيساً جمهورياً «يواصل الحرب» على العراق، وأن يعيدوا غالبية مجلسي النواب والشيوخ إلى الجمهوريين أيضاً، لأنه لا يريد للرئيس المقبل أن يكون وحيداً، مضيفاً أنه سيخصص كل الفترة المتبقية من ولايته «لاتخاذ ما يلزم من القرارات من أجل ضمان تحقيق النجاح في العراق من أجل أمن الشعب الأمريكي وضمان أن يصبح العراق بلد الأمان والحرية» (!)

■ ■

كتب ديفيد كرونين في نشرة (آي بي إس) أن وثيقة غير معلنة تفيد أن أوروبا تتظر في خطوات جديدة لتعميق تعاونها مع «إسرائيل» في مجال «البحث العلمي» رغم إقرارها بأن أرصدة خصصتها لهذه الغاية في الماضي، قد «انتهت في أيدي شركات تعمل بصورة غير قانونية في الأراضي الفلسطينية» المحتلة.

وتكشف الوثيقة غير المعلنة، التي أكدت النشرة أنها اطلعت عليها أنه نظراً لأن نسبة كبيرة من البحوث المشتركة ستكون على صلة بقضايا الأمن، فقد طلبت «إسرائيل» ضمانات رسمية بالحفاظ على سرية أية معلومات تقدمها للاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

وتذكر الوثيقة، المؤرخة في 15 شباط، أن السلطات الإسرائيلية أشارت بعدم الحاجة إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لأنه «ربما يكون من الضروري تبادل مواد محظورة».

وتقترح الوثيقة أن تفتح حكومات الاتحاد الأوروبي مفاوضات مع إسرائيل للتوصل إلى اتفاق في مجال «أمن المعلومات».

وجاء الطلب الإسرائيلي بالمحافظة على السرية بعد إقرار الاتحاد الأوروبي بأن بعض الشركات في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تلقت أموالاً تحت ميزانية برنامج بحوث سابق، موله الاتحاد الأوروبي بضرائب المواطنين الأوروبيين. حيث ألقت المفوضية الأوروبية في مذكرة في 2006 اللوم على ما أسمته «أخطاء إدارية» بشأن استفادة

من الواضح أن تصريحات الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش خلال العشاء السنوي لجمعية الحكام الجمهوريين بأن أمريكا ستنتخب رئيساً يواصل حرب العراق لم تأت من فراغ، بل هي في أحد جوانبها الرئيسية تعبير عن مؤشرات الأزمة الاقتصادية الأمريكية مع ثبات تجاوز سعر النفط للمائة دولار للبرميل ووصول اليورو إلى 1.51 مقابل الدولار وتراوح سعر أونصة الذهب عند مبلغ 959.55 دولار تقريباً.

وزامن ذلك إجماع خبراء في القطاع الاقتصادي أن الرئيس الأمريكي الجديد، وبصرف النظر عن هويته، سيواجه أزمات مالية كبيرة، قد تبلغ تكلفتها أكثر من أربعة تريليونات دولار، وذلك إلى جانب ما سيرته من اقتصاد مترنح بفعل أزمات الرهن العقاري والائتمان.

ووفقاً لمكتب الموازنة الفيدرالية التابع للكونغرس الأمريكي فإن عجز الموازنة سيتراجع خلال الأعوام الأربعة المقبلة بصورة متواصلة حيث يتحول إلى فائض بقيمة 61 مليار دولار في العام 2013، ولكن تكلفة معالجة «ملفات الأزمة» على الموازنة الفيدرالية التي ستتجاوز أربعة تريليونات دولار، ستضاف إلى عجز الموازنة حتى العام 2018، وذلك بالاعتماد على الأرقام التي قدمتها المراكز المتخصصة. وستسجل الموازنة هذا العجز غير المسبوق بإضافة التكلفة المزايد للحرب على العراق وأفغانستان وارتفاع فاتورة الضمان الصحي والاجتماعي.

حزب أكيل القبرصي أمام مهام وطنية ودوليّة جديدة

حصل الأمين العام لحزب الشغيلة التقدمي في قبرص-أكيل، ديمتريس خريستوفياس على 53.36 ٪ من الأصوات مقابل 46.64 ٪ لمنافسه اليميني يوانس كاسوليدس، وذلك وفق النتائج الرسمية التي صدرت بعد فرز كامل بطاقات الاقتراع في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم الأحد الماضي والتي جعلت منه سادس رئيس لهذه المستعمرة البريطانية السابقة، ولكن أول رئيس شيوعي لها، وفي أوربا .

وبعد الانتخابات وخلالها وجه خريستوفياس رسالة بشقين، أولهما للقبارصة الأتراك مؤكداً «إننا معهم في خندق واحد لإعادة توحيد وطننا ولنتمكن من إدارة أمورنا بأنفسنا بعيداً عن التدخلات الخارجية» وثانيهما طمأنته لرجال الأعمال بأنه لن يمس حرية السوق ولكنه يريد «تشكيل إدارة تقوم بدور أفضل في مجال الرعاية الاجتماعية وأن تكون ذات وجه إنساني».

وغداة ظهور النتائج هنأت الولايات المتحدة الرئيس القبرصي الجديد، متعهدة بالتعاون مع حكومته لتوطيد «التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الإرث الثقا في قبرص وتشجيع المصالحة وتوحيد الجزيرة» حسب متحدث باسم البيت الأبيض.

من جانب آخر أرسلت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين برفقة تهنة لحزب أكيل القبرصي هذا نصها:

الاجتياح التركي للعراق؛ دلالات واتجاهات



على الرغم من كل الإدعاءات الحكومية التركية بعدم وجود أية صفقة مع واشنطن بخصوص الاجتياح التركي الجديد للأراضي العراقية، إلا أنه لا يختلف اثنان على أن ذلك الاجتياح الموسع والمعزز ما كان ليحدث لولا وجود ضوء أخضر أمريكي، يسمح لواشنطن في نهاية المطاف بإعادة خلط الأوراق في المنطقة ككل، والانتقال إلى طور آخر من أزمة عراق ما تحت الاحتلال باتجاه تكريس انقسامه وتقسيمه، واتخاذ الاقتتال الداخلي فيه بعداً عرقياً وطائفياً جديداً (كردي- كردي، وكردى- شيعي- سني) مع انعكاس مفاعيل ذلك وارتداداته مرة أخرى على محيطه الإقليمي، ولاسيما في الدول الموجودة على قائمة الاستهداف الأمريكية-الإسرائيلية(سورية، إيران، ولبنان).

المبعوث التركي في بغداد يقول إن «أنقرة غير مستعجلة في إنهاء حملتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني»، ووزير الدفاع الأمريكي يكتفي بدعوة تركيا للإسراع في ذلك، في حين تجد الحكومة المركزية المعنية أمريكياً في بغداد نفسها مضطرة في محاولتها الحفاظ على ماء وجهها لدعوة تركيا «لا احترام السيادة العراقية» مستدركة في الوقت نفسه «الإعراب عن تقيمها للضرورات الأمنية التركية»، في حين لم يصدر عن النظام الرسمي العربي، الذي أدمن العجز، أي موقف تجاه هذا الانتهاك الجديد لحرمة الأراضي العراقية، بعدما سلم فيما يبدو أنها محمية أمريكية، ليبقى الشعب العراقي بكل مكوناته، بما فيها الكردية، ضحية التآمر الأمريكي وتواطؤ قياداته مرة أخرى، في وقت تمر فيه مرور الكرام عبر وكالات الأنباء أخبار سقوط ضحايا من العائلات الكردية الموجودة في شمال العراق والتي لم يكن لها لا ناقة ولا جمل سوى أنها من سكان تلك المنطقة تاريخياً ولكنها على الدوام كانت ضحية تنازع المصالح الإقليمية والدولية وتقلبات مواقف وارتباطات قيادات تنظيماتها السياسية ودخولها في الحلف الأمريكي المتلاعب بوجودها ومصيرها والمسخر له خدمة لأهدافه وليس للتطلعات القومية للأكراد .

ومن ناحية ثانية فإن اللافت في هذه الحملة التركية منذ أيامها الأولى هو التغطية الإعلامية لجثث الجنود الأتراك العائدة إلى تركيا من ساحات الاشتباك مع مراسم عسكرية وأظهار للعائلات التكالى بما يوحي بأن أنقرة تستعد فعلاً لحرب طويلة تستدعي تعبئة شعبية داخلية لها ويراد منها أن تكون «بالون اختبار» لإقامة قواعد عسكرية تركية في الشمال العراقي، ليس فقط من أجل ضمان غياب التهديد الذي يمثلته حزب العمال الكردستاني وإنما بهدف الإسهام في تصفية الحسابات داخل صفوف ذلك الحزب بين من ما زالوا يراهنون على أمريكا ومن باتوا يدركون دورها المشؤوم، ولكن مع عدم اتضاح الفرز تماماً داخل صفوف القوى الكردية فإن ذلك يعني اقتتالاً داخلياً ظهرت أولى تجلياته في تباین موقف«قيادة إقليم كردستان العراق» عن موقف حكومة طالباني- المالكي، وهو تباین ينسحب أصلاً من الخلافات حول قانون النفط والغاز والصفقات مع الشركات الأجنبية بمعزل عن وزارة النفط في الحكومة المركزية. إلى الوضع في مدينتي كركوك والموصل، وصولاً للعلم العراقي. أما على الجانب التركي فإن استمرار الاشتباكات وإسقاط المروحيات وتكبد الجيش التركي الخسائر على الرغم من استخدامه أسلحة أمريكية-إسرائيلية، وإذا ما نفذ حزب العمال تهديداته بنقل المعركة إلى داخل المدن التركية فإن ذلك سيشكل المبرر المطلوب لرجب طيب أردوغان للتصل من تحالفاته الإقليمية وافتتاحه على دول الجوار العربي والإسلامي، وعودة العسكر (الذين لم يغيبوا عن ساحة الفعل عملياً في الساحة السياسية التركية) إلى واجهة ذلك الفعل في تركيا مع إعادة تكريس الوجه الأطلسي لتركيا المؤسسة العسكرية بتحالفاتها الأمريكية والإسرائيلية مع خلق بلبله داخل الأوساط التركية وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الحاكم إذا لم يتخذ مواقف وطنية.

أما الولايات المتحدة فتبقى ظاهرياً حيادية وتكتفي بموقع المتفرج الذي يجني المكاسب مع إبقائها لـ140 ألف جندي في العراق نسفاً لكل مقولات الانسحاب منه، دون أن تخرج مجريات الوضع في شمال العراق عن سياق ما تشهده المنطقة من استمرار الاستعصاء في لبنان وترشح الوضع فيه للانفجار بما يحمل في طياته قانونية الدومينو التي تشمل سورية وإيران، وتساعد وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، وتساعد التهديدات ولغة الحرب ضد سورية أي الانتقال من محاولة احتواء دمشق خارجياً وسياسياً إلى احتوائها ببعد إضافي من الملف الأمني إقليمياً مع المضي باحتوائها اقتصادياً – اجتماعياً من الداخل.

إن حل قضايا المنطقة وشعوبها وحقوق أقلياتها يبدأ من بناء الموقف الصحيح من السياسات الأمريكية ومركزاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، دون استمرار أية أوهام حول جدوى الاستتجاع بالأمريكي أو الاستقواء به، وإن من شان ذلك أن يسهم في إعادة الاعتبار «للشرق العظيم» والمصالح الحقيقية لشعوبه العربية والكردية والفارسية والتركية بعيداً عن الشوفينية والتعصب، وتقديم هذا المشروع الاستراتيجي بديل مقاومة موضوعية لمشروع الشرق الأوسط الأمريكي الصهيوني بتجلياته التفتيتية التدميرية.

o.bozo@kassioun.org

مدن الصفيح في لاهور لا تعول كثيراً على الانتخابات

أياً كان الفائز .نحن باكستانيون، لكنهم لا يعتبروننا حتى كائنات بشرية».

يعيش خوשי هو أيضاً من جمع النفايات، ويتراوح المبلغ الذي يحصل عليه من ذلك بين 50 و100 روبية يومياً (50 سنت إلى يورو واحد)، ويعترف بأنه لم يبال حتى بتسجيل اسمه على القوائم الانتخابية. جمع الرجال والنساء المتخلفين حوله، باستثناء واحد منهم، في نفس حالته.

على الرغم من ذلك، فقد قدم الاقتراع تجميلاً لوجودهم. فبعضهم يقول إنه قبض بضع روبيات ليصفق في اجتماعات انتخابية. تحول كبير آخر ... فقد جاء علم كبير بالون حزب الشعب الباكستاني ليعزز إفريز ماوى عشوائي آخر.

يتابع غفور قائلاً: «هم يستخدموننا لمصالحهم السياسية». لقد عرفت باكستان في السنوات الماضية نمواً اقتصادياً بارزاً لم يغير شيئاً في شروط حياة أكثر الناس فقراً.

يعيش قرابة 70 مليون من أصل 165 مليون باكستاني تحت عتبة الفقر، ويموت عشرة بالمائة من الأطفال قبل بلوغ سن الخامسة. وفق أرقام اليونيسيف، وحين يبقى الأطفال على قيد الحياة، يعاني ثلثهم من سوء التغذية المزمن ومن نقص مياه الشرب. فضلاً عن ذلك، لا تكرس إسلام أباد إلا 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتعليمهم.

يقول غفور بنبرة يأسئة: «يريد الجميع ضعاً جيداً، وغذاءً جيداً، وتعليماً جيداً لأطفاله، لكنها ليست سوى أحلام».

ولكنه يستدرك: «نحن ننام على الأرض ونعيش بين النفايات، لكن لدينا مع ذلك أحلام».

■ ■ ■

◀ ترجمة قاسيون

حتى قبل أن تجري وتتشर نتائجها أكد سكان مدن الصفيح في لاهور أنهم لا يعولون كثيراً على الانتخابات التشريعية والإقليمية التي جرت يوم 18 شباط 2008 في باكستان، والعديد منهم يشككون حتى في أن يعتبرهم المسؤولون المحظوظون الموجودون عند صناديق الاقتراع مشاهين لهم في الإنسانية.

مثل آبائهم، لم يذهب الأطفال القذرون الذين يجرون بأقدام عارية بين أكوام النفايات في مخيم «منفر» شرقي المدينة إلى المدرسة أبداً . جميعهم، باستثناء الأصغر سناً، يشاركون من أجل البقاء في جمع الورق والبلاستيك ثم يبيعونها ليعاد تدويرها . هنا، ينام الناس على الأرض تحت خيم عشوائية، مياه الشرب المتدفقة بذخ لا يمكن الوصول إليه، أما الرعاية الصحية، فهي مجرد حلم.

على بعد بضعة كيلومترات، أنهى رئيس الوزراء الأسبق نواز شريف، أحد أبرز ممثلي المعارضة، ليلته خلف جدران ناصعة لدارة تحيط بها مروج عشبية جرت العناية بها على أحسن ما تكون العناية.

وعلى مثاله، ينعم قادة التيارين الرئيسيين المتنافسين ـ حزب الشعب الباكستاني الذي كانت تتزعمه الراحلة بنظير بوتو حتى اغتيالها أواخر كانون الأول الماضي، والرابطة الإسلامية، المناصرة للرئيس برويز مشرفـ ينعمون بالترف في أماكن سكنتهم. انتهت الحملة الانتخابية في اليوم السابق، وأصبح كل تجمع انتخابي ممنوعاً.

يؤكد خوشي محمد: «نحن لا نتوقع أي تغيير،

«رائحة القرفة» لسمر يزبك

رواية بذاكرة نمطيّة من عوالم لا تدّعي السريّة

◀ **عساف محمد العساف**

تحاول الروائية سمر يزبك في روايتها الجديدة «رائحة القرفة» الصادرة عن دار الآداب البيروتية أن تمسك بخيوط عالمين متناقضين لتضفر منا حبلاً يغدو الإمساك به مغامرة تفوق في خطورتها الروائية السير في حقل الأنغام.

ومرد الخطورة أن أية إطلالة على هذين العالمين مجتمع الطبقة الراقية وعلاقاته السرية وعالم الأحياء العشوائية غالباً ما تكون محكومة بأحكام مسبقة ورؤية ضبابية غير نافذة إلى الدواخل المعقدة لهذه العوالم، هذا عدا عن طبيعة الطرق الوعرة التي سيسلكها النص الروائي والمليئة بإشارات المنع ولوائح الخطوط الحمر التي تجعل الوصول إلى المبتغى الروائي هدفاً لا يخلو من صعوبة، خاصة إذا ما فرض النص على نفسه تحدياً بشخصنة الأحداث والأمكنة والكائنات الرواية معتمداً على تواطئ القارئ معه في تجاوز الخطوط الحمراء والالتفاف على مطبات الممنوع، وهذا أمر مشروع ومطلوب بالضرورة. لكن هذا التواطؤ المفترض مع القارئ له شروطه وتبعاته على طرقيّ المعادلة، فإذا كان للنص على قارئه مهمة إظهار الحبر السري لما بين السطور، والحفر عميقاً تحت النقاط والفواصل للكشف عن المسكوت عنه وقول ما لا يمكن قوله، فإن للقارئ مخيلة لثيمة متسلحة بمعارف ضمنية وصريحة وتحركها رغبة متطلبة وشهوة لخيانة النص وحرفه عن مساره وليس ببعيد عنها أن تتقلب على عقد التواطؤ الضمني مع النص فهي حرون شמוש ترفض كل تحديد وشخصنة لا تناسب فضاءها ولا تدفع باتجاه توسيعها (أي المخيلة) وتمديد أكوانها ومجراتها .

دمشق في رواية سمر يزبك عوالم كثيرة

«تاكسي.. حواديت المشاوير» لـ خالد الخميسي..

سائقو العمومي.. مرآة المجتمع المصري

قليلة هي الكتب العربية التي نجحت في لفت أنظار النخبة المثقفة بالدرجة ذاتها التي استطاعت فيها استقطاب الشرائح الشعبية والفئات الأقل ثقافة؛ وربما لا يستطيع الباحث أو الصحفي أن يعد إلا قلة نادرة من هذه الكتب على اختلاف جنسها ..

وقد استطاع أن يضيف نفسه إلى هذا القليل النادر، كتاب مميز للكاتب والإعلامي المصري «خالد الخميسي» حمل عنوان «تاكسي.. حواديت المشاوير»، فقد أصدرت منه دار الشروق حتى الآن ست طبعات متتالية خلال أقل من عامين، نظراً للإقبال الشديد على قراءته من مختلف الشرائح والمستويات، داخل جمهورية مصرالعربية وخارجها ..

الكتاب يرصد أحوال المجتمع المصري بطريقة غير مسبوقة، إذ لجأ كاتبه إلى توثيق الكثير من همسات وطرف و«حواديت» سائقي التاكسي في مصر، وهم من أكثر فئات المجتمع تهيمشاً، مبرزاً إحدى أبرز خصائص هذا المجتمع المعروف بسرعة بديهه أنائه وميلهم إلى التندر على كل ما يجري حولهم من تطورات على

الأصعدة كافة، مبدعين في هذا الإطار أكثر النكات العربية سخرية من الواقع الرديء وأجرأها في التهكم عليه ...

يقول الخميسي في مقدمة الكتاب: «أنا من هواة الحديث إلى سائقي التاكسي، فهم بحق، ترومرترات الشارع المصري (الصابع)»..

ويضيف: «الكتاب يضم بعض القصص وليس كلها، والسبب أن أصدقاء من المحامين قالوا لي إن نشرها كفيل بزجي في السجن بتهمة القذف والسب...وهو أمر أحرزني لأن القصص الشعبية والنكت المصرية سوف تضيع دون تسجيل»..

والحقيقة أن الكاتب لم يترك حدثاً محلياً أو عربياً أو دولياً إلا ورصد رأي الشارع المصري فيه، وردة فعلهم الغفوية تجاهه، عبر ثرثرات سائقي العمومي المصريين، بدءاً من السياسات الأمريكية تجاه مصر والمنطقة، وقرارات وخطط الحكومات المصرية المتعاقبة وانعكاساتها على أوضاع الناس الاجتماعية والاقتصادية، مروراً برويئهم ورواؤهم لمختلف مناحي الحياة: الحب، الألم، الفرح، الفنون، الدين، الأحزاب السياسية، الفسق...إلخ، وانتهاءً بأحلامهم وطموحاتهم

تستر حياة هؤلاء الناس وعلاقاتهم وانتماءاتهم لجغرافيا المكان بأبعادها الطبقية والدينية والأثنية والإقليمية، فبدت زاوية نظره «أي النص» محدودة ومجتزأة وعلى مسافة بعيدة من واقع الأمور الذي يقول إن غياب المدينة وفيهمها والقانون ومؤسساته عن هذه الأماكن لا يعني فراغاً بل على العكس فالحقيقة أنهم متخمون بقيم هجينة من المدينة والريف عززتها جغرافية المكان الاجتماعية والطبقية لذلك



المختلفة. ولم يتبع في ذلك طريقة السؤال والجواب، بقدر ما ترك الأمر لتداعيات السائق

ليوجه الحديث بالاتجاه الذي يريد ..

يقول د . جلال أمين عن الكتاب: «كتاب بديع، يرسم صورة بالغة الصدق لحالة المجتمع المصري اليوم، كما تراها عيون شريحة اجتماعية مهمة وذكية هي سائقو التاكسيات في مصر، فإذا هو بالنتيجة عمل أدبي بالغ الجمال، ورصد دقيق لأحوال المجتمع وللرأي العام المصري في وقت واحد»..

«تاكسي.. حواديت المشاوير» كتاب مكون من 222 صفحة من القطع المتوسط، وهو بالإضافة لأهميته وخصوصيته البالغة، ممتع وشيق وشديد التنوع، ولا يعيبه أن الشهادات الحية التي يذخر بها مكتوبة بالعامية المصرية، بل لعل ذلك أعطاها المزيد من الجرة والمصادقية.. وهو بكل تأكيد يستحق القراءة.. ■ ■

ليس من المستغرب وجود القبلية والمذهبية والتطرف وكل ما إلى ذلك من بنى اجتماعية تفرض قوانينها بغض النظر عن إيجابيتها أو سلبيتها وبالتالي من الصعب إجمالها بسلة واحدة كما فعل النص في مغامرته.

ربما كان من الأجدر بالنص أن يتخلى عن بعده الجغرافي ويتقلت منه ليتاح له مساحة خيال أوسع وأعماق أبعد ليفعل فعله الروائي فيها.

ركن الوراقين

بازي النسوان

هذه المجموعة هي السادسة في رصيد الشاعر محمد مظلوم، وهي عبارة عن قصيدة حب طويلة يحاول فيها إبراز صوت الذكر حيث تحمل القصيدة عنواناً فرعياً هو «تصور زير نساء في حرب أهلية».

كعادته، تجتمع في متن نصّه الأشكال الشعرية للتجاوز فيما بينها . من المجموعة الصادرة عن «دار التكوين بدمشق» نقتطف: «لو كان ثمة من يكتب سير الفرسان في هذا العصر/ كنتُ بطلاً فيها/ فقط لأجلك/ أنا ثراث الفروسية وآخر العشاق النبلاء».

أندلوثيا

بعد قرابة ربع قرن من إصداره مجموعته الأولى «رماد» ها هو ذا الشاعر السوري أحمد تيناوي يفرج عن بعض قصائده لتصورها دار كنعان.

يقول الناقد زيد قطريب في تقديمه للمجموعة: «هي تجربة تقول بثقة إنني هنا، أكتب ذاتي كما أحسها تماماً، دون حاجة لانتظار أي شيء، حتى ولو كان معجزة». يقول تيناوي في كتابه: «كم مرة/ رأيت في عينيك بريق ملوك الطوائف/هزيمتهم/ ركنهم المعزول يمين الأندلس/ لم تسعفني ذاكرتي جيداً/ لم يسعفني وقت البحر/ كل الخرائط كانت تنتهي إلى سرير الكراهية/ فماذا أفعل بتلك الجغرافيا التي تصوبينها نحو جسدي».

قفّازات بدائيةّ

إدريس علوش من شعراء المغرب المعروفين بنشاطهم الحثيث، وقد أصدر العديد من المجموعات الشعرية منها «الطفل البحري» و«دفتر الموتى». في مجموعته «قفّازات بائية» التي صدرت عن «التكوين - دمشق» يقدم قصائد قصيرة مفعمة بنفس مختلف، وثيرة حسية لا تفارقها روح تلهميت، يقول في قصيدة «التجنيد الاختياري»: «قرار الموت جائر/ يحكي انهيار الرفات/ والوجه الآخر/ لذاكرة الرماد/ يتعب الجسد / حتى تخوم الروح الوافدة».

ربما!

لولا فسحة الموبايل

لم نعد في عصر الموبايل وحسب، مثلما سبق لأسلافنا وأن عاشوا في «عصر البخار» أو «عصر الطباعة» أو «عصر الأيدولوجيا»، بل بات (الموبايل) فينا، مثله مثل بقية أعضاء الجسم، فهو عين، وأذن، وأنف.. أيضاً! لكن أهم ما فيه أنه ينطلق من فكرة الصوت، إلى درجة يعاد فيها تأليف الناس على أنهم أصوات، حيث كل امرئ صوت، وكل صوت هوية.

ربما لم يحدث للصوت أن كان على هذه الأهمية، فطوال التاريخ كانت الأصوات إلى تلاش وضياع، فيما يتماهى الإنسان بصوته الآن. ومدة تدريب قليلة لحاسة السمع، مع هذا الجهاز، تكفي لتفرز الأصوات إلى أسماء أشخاص لم يعودوا أنفسهم، منذ أرغمهم هذا الجنّي الصغيرُ على التخلي عن وضعهم الماضي، ليحيلهم إلى ذلك الوضع السحري، وضع الصوت.

تخطر على البال، في خضمّ هذه الأفكار، قصيدة للشاعر وديع سعادة، حيث يقول:«بودي أن أكتب رواية عن صوت، خرج ذات يوم من فم وضاع في الفضاء، وصاحبه يجري وراءه علّه يعثر عليه». على المستوى البسيط، وقد باتت هناك تقنية لحفظ الأصوات في البومات، تماماً كألبومات الصور، لن يكون من السهل ضياع صوت، أو نسيانه، وعلى صعيد الصوت في الموبايل، خاصة وأن الموسيقى تأخذ الحصة الأكبر، تستطيع تصنيف الناس وأمزجتهم ببساطة، فالكل بات مكشوفاً وليس على أحد غطاء.

بين الرماية والمجوز، ومقطوعات الجاز والروك أندرول والراب، ونغمة «نوكتا» التي صارت بشهرة أعمال كبار المؤلفين، وحميمية الفلكلور الشعبي.. بين كل هذا كنت أريد، وما زال، ركة جرس كنيسة، أو صافرة سفينة تغادر الميناء، أو صليل عجلات قطار.. كنت أريد من الأصوات صوت ما لم أعش، وما لم أعرف.. فالحياة ضيقة لولا فسحة الموبايل!

رائد وحش
raedwahash@kassioun.org



تّراث

النّفري والثّورة

بقي اسم المتصوف «محمد بن عبد الحبار النّفري» شبه مجهول في أوساط المهتمين بالتراث حتى ستينيات القرن الماضي، عندما أعاد الشاعر السوري الكبير أدونيس اكتشاف عمله الأهم «المواقف والمخاطبات» ومن يومها دخل النّفري إلى دائرة الضوء ولاقى الكثير من الاهتمام والدراسة والتحليل، بل إن اسمه كثيراً ما زج في المعارك الأدبية حول الحداثة الأدبية والشعرية، وكان ذلك بسبب قيام أدونيس بإبراز الجوانب التجديدية في نصوص النّفري، ودوره في ابتكار أساليب تعبيرية جديدة وغير مسبوقة في التراث العربي.

صور ورسوم الدّم المسيئة للعرب والمسلمين

◀ مهند صلاحات

ليست هذه المرة الأولى التي تقوم فيها صحف دانمركية أو أوروبية بنشر رسوم كاريكاتورية عن النبي محمد(ص)، وليست كذلك المرة الأولى التي يتم فيها مهاجمة المسلمين بشكل علني في الصحافة والإعلام الغربي، فكلما أراد كاتب أو رسام «كسدت بضاعته» أن يسلط الضوء على نفسه، نجده هاجم المسلمين بلوحة أو مقالة أو تصريح تلفزيوني، لأنه مدرك تماماً قدرة العرب السريعة على تلقي مثل هذه المعلومات وتضخيمها وجعلها الخبر الرئيس في صحافتهم، ليصبح هذا الرسام أو الكاتب نجماً عالمياً بشهرة نجوم هوليوود.

وبالوقت ذاته ستجد صوره ورسوماته أو مقالته بدأت تتداول عبر الشبكة الإلكترونية سواء عن طريق المدونات والمواقع والبريد واليوتوب، ليتصدر العرب في تلك الفترة، أو ما يمكن أن نسميها «الهيئة الإلكترونية» أو «الفرعة»، أكثر مرسلتي الرسائل الإلكترونية في العالم، ولتجد الفضائيات موضوعاً شيقاً تبحث فيه.

وهذا ما حدث مؤخراً حين قامت 14 صحيفة دنمركية بإعادة نشر رسوم كاريكاتورية كانت قد رسمت سابقاً للنبي محمد (ص) بخطوة قالت الصحافة الدانمركية عنها إنها تهدف لكسر ما يمكن أن يكون تابوهات أو محظورات في بلد كالدانمرك يسمح فيه بانتقاد كل شيء، «ابتداء من الله ورئيس الدولة، مروراً بالآديان والأنبياء، وصولاً لكل مفاهيم المقدس والمحظور والممنوع في دول أخرى»، لكونهم كما يزعمون بلداً علمانياً ديمقراطياً بعيداً عن إشكاليات الأقليات والطوائف والحروب الخارجية وغيرها.

ومنذ ذلك الوقت نشط مئات، بل آلاف من «الإنترنتيين» العرب المطوعين في إرسال رسائل تدعو لمقاطعة البضائع الدانمركية، على أي بريد إلكتروني يجدونه أمامهم في صحيفة أو موقع إلكتروني، مما بدا وكأنه حملة دعائية لهذه الرسوم وللمنتجات التجارية الدانمركية أكثر مما هو حملات لمقاطعتها، وأصبحت



عائلة منكوبة في عدوان تموز ٢٠٠٦

الإيميلات الشخصية تطفح بهذا الكم من الرسائل الدعائية التي تدعو لحملة جهادية «إلكترونية» ضد الدانمركيين «الكفار» بحسب وصف مرسلتي هذه الرسائل أو في مدوناتهم وعلى مواقع التواصل كالفايس بوك الذي تضخم هو الآخر بالمجموعات والصور الداعية «الدعائية» لمقاطعة منتجات الدانمرك.

فأصبحنا يومياً نفتتح البريد الإلكتروني برسائل مجهولة المصدر بالنسبة لنا معنونة بـ«قاطع الدنمرك من أجل نبيك»، «انشرها نصرة لله ولرسوله». وتحديداً الثانية وهي: انشرها... وهي في الغالب بريد يذكر بأن الرسوم قد نشرت وستعرض أكثر من 50 منتجاً دنمركياً من أجبان وألبان وغيرها، ربما لو علمت الشركة الدنمركية المنتجة بصاحب الفكرة لبعثت له برسائل شكر وهدايا على هذه الدعاية المجانية لها.

والسؤال لماذا؟

ليست الفكرة هي السكوت عن الخطأ، أو تبرير الهجوم على المعتقد بدعوى الحرية والديمقراطية، ولكن لماذا لا نفكر دوماً إلا بمنطق «يقح للشاعر ما لا يحق لغيره؟».. يستطيع أي زائر للدول العربية -لن لا يسكنها- أن يسمع في كل يوم جمعة ذلك الكيل من الهجوم والشتائم على الطوائف والأديان الأخرى من منابر بعض المساجد دون رقيب أو حسيب، «اللهم امحق اليهود والنصارى فإنهم لا يعجزونك»، «اللهم دمر الرافضة ومن معهم»، وكأن النصارى هؤلاء مخلوقات فضائية ليسوا من مجتمعنا العربي ولا من نسيجهم، ولا يشكلون الديانة الثانية لدينا، وكأن الرافضة أو الشيعة كذلك، أو في المقابل السنة في بعض المساجد الشيعية هم أعداء الأمة ومحتلوها وسارقو نفطها وخيراتها، دون حسيب أو رقيب من الدول والمؤسسات!!

الجعايبى والهنداوي

ينسحبان من مهرجان (أفلام الحب) لاحتفائه بـ«إسرائيل»



سعد هندأوي



فاضل الجعايبى



لقطة من فلم «جنون»

عندما وجدت أن دليل المهرجان يظهر مشاركة إسرائيلية كبيرة فيه إلى جانب أنه يحتفي بمناسبة تأسيس إسرائيل..

وأضاف «إثر انسحابي التقيت بمجموعة من الصحفيين البلجيكيين وأبلغتهم بقراري الانسحاب لأنه لا يمكن لفيلم مصري أو عربي أن يشارك في مهرجان يحتفي بتأسيس دولة مجرمين قتلة لم يعاقبوا على جرائمهم طوال ستين عاماً».

وفيلم «ألوان السما السبعة» لهنداوي حصل في الدورة الماضية لمهرجان القاهرة السينمائي في كانون الأول (ديسمبر) على شهادة تقدير خاص وهو من بطولة ليلى علوي وفاروق الفيشاوي.

انه قام بسحب فيلم «ألوان السما السبعة» من المهرجان بعدما اكتشف أن المهرجان يحتفي بمرور ستين عاماً على تأسيس دولة إسرائيل.

وقال هندأوي «شاركت في المهرجان دون أن أعرف حجم المشاركة الإسرائيلية الكبيرة فيه إلى جانب عدم معرفتي بأن المهرجان يحتفي بالذكرى الستين لتأسيس دولة إسرائيل. وفور وصولي مساء الأربعاء إلى المدينة التي تحتضن المهرجان ومعرفتي بالتفاصيل أعلنت انسحابي من المهرجان».

وأكد هندأوي «عندما قمت بالبقاء نظرة على الموقع الخاص بالمهرجان قبل مشاركتي فيه لم أجد أية إشارة إلى الاحتلال بإسرائيل وفوجئت تماماً



● لقمان ديركي

كردو في استوكهولم

لم يدخل كردو إلى البيت قادماً من العمل لأنه يقبض راتبه دون عمل، فهو الآن في مدينة الأحلام استوكهولم التي كلفتها الكثير الكثير للوصول إليها مع عائلته الصغيرة التي لا تتجاوز السبعة أولاد يعيّن البلدية التي تدفع لهم رواتبهم واحداً واحداً على الطريقة التي يحبها كردو، وهي دولار ينطح دولار، أو كورون ينطح كورون، لكن الأولاد يذهبون إلى المدرسة، وزوجة كردو لم تعد تستطيع السيطرة على ابنتها الفتاة التي صارت صبية، فهي تروح وتجيء على كيفها وكأن لا أب لها ولا أم، يعني بصراحة البنت فلتانة على حل شعرها، ويقول كردو لابنته إن الذهاب إلى النادي مع الأصدقاء والصديقات لا يناسب عاداتنا وتقاليدنا، فتد ابنته بوقاحة بأنها تعيش في استوكهولم وليست مهمته عبادات كردو وتقاليد، فيضطر كردو إلى صفعها كما يحدث في الأفلام العربية عندما يطفح الكيل بالأب الحنون، ثم يكمل المشهد بسحلها ورميها في غرفتها ومنعها من الذهاب إلى المدرسة، لكنه يفاجأ بالشرطة تطرق بابها وتحقق معه وتتدخل في حياته وتذره بالترحيل والتفسير إذا بعيد هالحركات مرة ثانية، وتعود الفتاة إلى مدرستها وإلى أصدقائها وصديقاتها ورقم الشرطة أصبح محفوراً في رأسها، وبينما الفتاة جالسة تدرس دون أن تهتم بما يقول كردو لها من نصائح ومحاولات أخيرة لإعادتها إلى الحضيرة الشرقية التي يحبها ويحب رأتحتها ويحب سيطرته عليها، ينطق الطفل الصغير مدافعاً عن أخته فيضطر كردو اللطيف عادة إلى ضربه بواسطة أقرب حذاء تقع يده عليه قائلاً له (اخرس يا حيوان)، لكن الولد الذي لم يفسق من البيضة يصرخ محتجاً ما معناه أنه ليس حيواناً، فينهض كردو ويشبعه ضرباً حسب المواصفات القياسية الشرقية، وفي اليوم التالي تستدعي الشرطة كردو من جديد وتذره من جديد بالترحيل والتفسير إذا ما تجرأ ومد يده على الصغير، ويعود كردو مهموماً، فهو بلا سلطة في بيته، كما أنه لا يحب عادات أهالي استوكهولم في تدليل الأولاد وغض النظر عما تفعله البنات، لكنه بلا حول ولا قوة، فالأولاد يأخذون راتبهم من الستوكهولمين، وهو كذلك، وأوقات الفراغ كبيرة، والتلوج كثيرة، والعين بصيرة والإيد قصيرة، فيجلس ويشعل سيكارته القصيرة، ويشرب قدحاً من الفودكا بالليمون هو كل ما تعلمه من استوكهولم، ويشرب ويشرب، ثم يبكي على سلطته المفقودة، ويبكي بسبب أبنائه الجحودين، ويبكي بسبب الفراغ القاتل الذي يعيشه، فيفتح على الأنترنت ويقرأ ما يكتب على المواقع الكرداوية، وعندما يرى أن جاره بنيرو يكتب الشعر وينشره في المواقع يقرر أن يصبح شاعراً، ويكتب كردو شعراً عن الحرية، وبعد فترة يرسل خمسمائة دولار ويطلب كتابه على حسابه فيصبح شاعراً مطبوعاً بالعربية الفصحى، وبعد سنوات يعود إلينا مبتهماً، وينظر إلينا متعجباً، ويضحك من تخلفنا، ومن تسلطنا، ومن كثرة ساعات عملنا مفتخراً بالراتب الذي يأخذه دون أن يذرف قطرة عرق، ويتعجب من سوء تعاملنا مع أبنائنا، كما أنه يطلب فودكا بالليمون ساخراً من عرقنا!!! ■■

ولادة الفنّ ...

في مشتى الحلو

◀ تمام اسحاق

بإشراف الفنان فارس الحلو، وبالتعاون مع بلدية مشتى الحلو، تم توزيع منحوتات ملتحى النحت العالمي لموسمه الثاني بتاريخ 24 – 25 شباط 2008



تحت موجة البرد القارسة في أماكن مختلفة من بلدة مشتى الحلو وقرية الكفرون وأماكن أخرى، بحيث تتفاعل كل منحوتة مع المكان الموضوع فيها، وتقدم لمشاهديها حكاية من حكايات الحياة، ومشهداً من مشاهديها الأخاذة..

وفي لقاء خاص لصحيفة قاسيون أكد الحلو على أن لكل جزئية من هذه المنحوتة أو تلك رمزية خاصة وحكاية مشتاوية يرويها لنا الزمان والمكان، كما قال أثناء أداء العمل إن هذه الأعمال في مواقعها المختارة ستحاكي الإنسان والطبيعة مع الزمان..

بدورها قاسيون تشكر الفنان فارس الحلو على هذا العطاء الفريد والتميز وتعلن الدعم لهذا المشروع الثقافي والحضاري والإنساني، وتنتظر منه المزيد. كما تشكر رئيس بلدية مشتى الحلو السيد نبيل حنا والمهندس ماهر جرجس، وكل من ساهم في توزيع تلك المنحوتات الجميلة. ■■